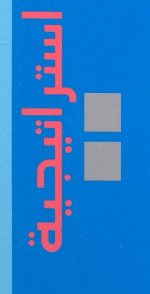
38

إبراهيم خالد عبد الكريم

الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية





مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

اهداءات ٢٠٠٣
اتحاد كتاب و أدباء الإمارات
دولة الإمارات العربية

الاستراتيجية الإسرائيلية

إزاء شبه الجزيرة العربية

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994 كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر **دراسات استراتيجية** كإضافة جديدة متميزة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراسات استراتيجية

الاستراتيجية الإسرائيلية
إزاء شبه الجزيرة العربية

إبراهيم خالد عبد الكريم

العدد - 38 -

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2000

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي :
دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب 4567، أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6423776 - 9712 +
فاكس : 6428844 - 9712 +

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
www.ecssr.ac.ae

المحتويات

مدخل

انطوت الاستراتيجية العليا* لإسرائيل والصهيونية على صيغ متعددة لإدارة الصراع (أو التعايش) مع شبه الجزيرة العربية استناداً إلى جملة اتجاهات أو مواقف قائمة على أفكار ودوافع وسلوك.

ضمن التعرف على هذه الاتجاهات، ثمة ما يستدعي تحري نسقين من المقاربات، أحدهما يختص بالثوابت الناظمة للمواقف المتخذة، والآخر يتعلق بالتغيرات التي جرى إدخالها على برامج العمل المعتمدة. لذا سترب هذه الدراسة بين البنى الحالية للسياسة الإسرائيلية إزاء المنطقة (وضمناً محتواها التوقعي/ المستقبلي) وبين القوالب الصهيونية ـ الإسرائيلية التي صُنعت في أوقات سابقة.

وتنطلق هذه الدراسة من عدة فرضيات تتعلق بالموضوع مدار البحث، تتلخص بالآتي:

1. قيام الصهيونية وإسرائيل ببلورة تدريجية للتوجهات الاستراتيجية والسياسات إزاء شبه الجزيرة العربية، وفق منحيين؛ أحدهما يتداخل مع السياسة المتعلقة بالمنطقة العربية عامة، والآخر يختص بمنطقة شبه الجزيرة العربية ومحيطها الغربي (البحر الأحمر وأثيوبيا).
2. تأطر الأداء الإسرائيلي السياسي والعملي بمجمل التوجهات الاستراتيجية إزاء شبه الجزيرة العربية، والتصرف وفق الحسابات

* حسب مفهوم أندريه بوفر للاستراتيجية العليا، يتعلق الأمر بالأسس والمبادئ التي ينطلق منها الأداء القومي في مواجهة الخارج، على نحو تتكامل فيه الوسائل السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والنفسية مع العمل العسكري. انظر: Beaufre, A. *Strategy for Tomorrow*, (New York, Crane Russak, 1974), 3-...

الإسرائيلية الخاصة بمستقبل الصورة المرغوبة إسرائيلياً لشكل العلاقة مع المنطقة كلها أو مع بعض دولها .

3. عدم انفصال المساعي الإسرائيلية لإقامة سلام وتعاون مع دول شبه الجزيرة العربية عن المستويين السابقين ، أي مراعاة الثوابت الاستراتيجية في العلاقة مع المنطقة ، والاهتمام بقناة السلام الاقتصادي ضمن هذه العلاقة سواء قبل انطلاقة عملية السلام أو بعدها .

وتحرص الدراسة على التعامل مع هذه الفرضيات بإيراد العديد من المعطيات والمؤشرات الرامية إلى توافر مقدمات وحقائق كافية لاستخلاص النتائج الصحيحة اللازمة . وقد جرى تقسيم الدراسة بما ينسجم مع هذا الأمر ، إذ تتوزع الدراسة على ثلاثة فصول :

- الأول ، يعالج أصول التوجهات الخاصة بمنطقة شبه الجزيرة العربية لدى الصهيونية وإسرائيل .
- الثاني ، يتناول محاور الأداء الاستراتيجي الإسرائيلي حيال شبه الجزيرة العربية .
- الثالث ، يستعرض مسألة السلام والتعاون بين إسرائيل ودول في شبه الجزيرة العربية ، قبل انطلاق عملية السلام وبعدها .

وتحاول الدراسة الاسترشاد منهجياً بمزيج من الأسس النظرية لاثنين من فروع العلوم الاجتماعية هما : علم الاجتماع التاريخي وعلم اجتماع المعرفة . وتتطلع إلى التحرر – ما أمكن – من التحيُّز الأيديولوجي الذي يسيطر على كثير من المعالجات البحثية في حالة الصراع بين طرفين .

أولاً: أصول التوجهات الصهيونية - الإسرائيلية بشأن منطقة شبه الجزيرة العربية

توزعت التوجهات الصهيونية ـ الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية على ثلاثة أشكال للنهج الاستراتيجي، وهي:

1. التقرب غير المباشر* الذي يقوم أساساً على تجنب الدخول في مواجهة سافرة أو حاسمة مع دول المنطقة، بانتظار ظروف أكثر ملاءمة؛ أي تفادي الحرب أو المعركة لتوافر عوامل التوصل إلى الهدف السياسي بوسائل متعددة دون استخدام الوسائل الحربية إلا عند الضرورة القصوى.

2. المبادرة المكشوفة، عبر القيام بخطوات أو إجراءات عسكرية أو ذات طابع عسكري، على امتداد البحر الأحمر لكونه الحزام الغربي لشبه الجزيرة العربية، والتحرك على أكثر من صعيد لحرمان دول المنطقة من امتلاك المزيد من عناصر القوة العسكرية.

3. التطلع إلى استبدال اندماج منطقة شبه الجزيرة العربية في النظام العربي، إقليمياً وقومياً، بجعلها ضمن نظام شرق أوسطي ترتبط فيه المنطقة مع إسرائيل بعلاقات تفاعل محددة في ميادين شتى.

* مصطلح يخص أحد أشكال الاستراتيجية غير المباشرة، عرضه الاستراتيجي البريطاني الشهير ليدل هارت في كتابه:
Hart, L., *Strategy* Second Revised Edition (New York, Washington: Frederick Praeger, 1968), 383-395.

في كل هذه الأشكال الثلاثة للنهج الاستراتيجي، كانت المواقف الخاصة بمنطقة شبه الجزيرة العربية غير مستقلة عن مجمل الرؤية الصهيونية-الإسرائيلية العامة للعالم العربي برمته. ومن ثم فكل تخطيط صهيوني-إسرائيلي يتعلق بالعرب - وطناً وأمة - كان يخص ضمناً شبه الجزيرة العربية، إقليماً ودولاً ومواطنين.

1. التسمية والتعددية ونفي صفة الانسجام عن المنطقة

تستخدم الكتابات الإسرائيلية التقليدية أسماء عبرية عند الحديث عن منطقة شبه الجزيرة العربية، وتطلق تسمية "عرب/ عربية" على المنطقة ككل وهي عندهم بمعنى "قـفـر" (انظر الخريطة (2))*. ومما ورد في **«الموسوعة اليهودية»** حول المنطقة قولها إنها حققت مستوى عالياً من الحضارة والثقافة التي استمرت منذ القدم حتى ظهور الإسلام؟!، وأن منطقة شبه الجزيرة العربية تراجعت عندما غادرها معظم السكان للمشاركة في الفتوحات العربية الكبيرة التي تلت ظهور الإسلام، ما عدا مكة والمدينة اللتين حافظتا على وضعهما الخاص كمكانين مقدسين.

وقدمت **«الموسوعة اليهودية»** معلومات حول مكانة شبه الجزيرة العربية في التوراة والروابط العائلية والعلاقات في الحرب والسلم والتجارة بين اليهود والقبائل المختلفة، وقد طغت المعلومات حول اليهود على جميع ما ورد فيها بشأن المنطقة، وذهبت إلى أن قبيلتي الأوس والخزرج العربيتين كانتا تابعتين للقبائل اليهودية. وعددت الموسوعة 16 موقعاً على امتداد قطاع عريض يحاذي البحر الأحمر كان اليهود يقيمون فيها قبل الإسلام

* انظر الخرائط في نهاية الدراسة.

(انظر الخريطة (1)). وتحدثت بنبرة تحريضية ضد منع اليهود من الإقامة في الحجاز في العصور الإسلامية[1].

تسهب الكتابات اليهودية في تناول الوجود اليهودي القديم في شبه الجزيرة العربية، بشكل تضليلي مسخَّر لخدمة الدعاية الصهيونية. وزعم بعضها أن اليهود الذين عاشوا في يثرب هم أول من أطلقوا عليها اسم "المدينة". وتتضمن الخريطة الثانية التي أوردت ذلك أسماء عبرية، مثل عيفة-بوز-ددن[2] وهي ألفاظ وردت في «**العهد القديم**». ولدى الرجوع إلى «**قاموس الكتاب المقدس**»، تبين أن الاسم الأول الذي يدل على الأجزاء الشمالية الغربية من السعودية يعني ظلمة، والثاني (إلى الشرق منه) يعني احتقار، والثالث (في منطقة تيماء) باسم شعب كوشي من نسل إبراهام[3].

يراد من استخدام الأسماء العبرية ليس مجرد التعبير عن مناطق أغيار في الرواية اليهودية، وإنما أيضاً التأكيد على وجود ارتباط ذهني ومعرفي بين الجغرافيا السياسية الحالية وبين التحديدات اليهودية التعسفية والجامدة (الدوجماتية).

وحول الواقع العربي القائم بشتى مكوناته، رفضت إسرائيل والصهيونية الاعتراف بهذا الواقع كنظام عربي متكامل، وأصرت على وصف المنطقة العربية بأنها شرق أوسط متعدد الأعراق والقوميات والأديان والثقافات، وأن العروبة والإسلام مجرد خيطين في نسيجه. إذن، هي منطقة تضم خليطاً غير متجانس، القاعدة فيه التنافر والتعددية؛ وليست الانسجام والوحدة.

وفي عام 1920 أصدر يتسحاق بن تسفي (أحد زعماء الصهيونية وعضو اللجنة التنفيذية للهستدروت آنذاك، والذي أصبح ثاني رئيس لإسرائيل) كتيباً بعنوان «**الحركة العربية**» زعم فيه أن القبائل التي تتكلم اللغة العربية ليست ولم تكن ذات يوم أمة واحدة. . . وليس لدى العرب أي نزعة ذاتية أو موضوعية لتوحيد قواهم. . . وأن استعمال اللغة العربية لا يمكن اعتباره أساساً للحديث عن أمة واحدة. . . بل هم خليط من القبائل والطوائف الدينية[4].

ويسير المفكر الصهيوني و. ب. زيف على الخط ذاته، فيرى أنه ليس هناك عرب في أي مكان. . . وفي الجزيرة العربية انقطع العرب من الوجود، والذين أخذوا مكانهم هم خليط متنافر من مستوى متدن في ميزان التطور الإنساني يتكلمون بالعربية[5].

ويشكل ما كتبه المفكر الإسرائيلي دافيد كاما (عام 1975) عينة كثيرة التكرار في الخطاب الدعائي للصهيونية وإسرائيل، وهو يذهب إلى أن هناك وطناً واحداً عائداً للعرب ليسوا غرباء فيه هو الجزيرة العربية، أما بقية البلاد التي يقطنونها فليسوا إلا محتلين لها، مسيطرين عليها، يقيمون فيها إمبراطورية مغتصبة (انظر الخريطة (3)). ويستنكرون بكل وقاحة الحقوق الطبيعية للشعوب التي لها الحق الشرعي في هذه المنطقة قبل الاحتلال العربي[6].

لقد شملت المضامين المعرفية للاستراتيجية الصهيونية ـ الإسرائيلية المتعلقة بالعرب كماً هائلاً من المفاهيم والأفكار النمطية حول تخلف العرب وانعدام الحضارة في مجتمعاتهم؛ وحول تمايز الخيط اليهودي في

نسيج الشرق الأوسط. ولم تستثن هذه المفاهيم والأفكار شبه الجزيرة العربية من أحكامها ومقولاتها، ووردت المنطقة بمقادير متفاوتة في الأطماع الصهيونية التي عبرت عنها أطروحات تمكين اليهود من بناء دولتهم على مساحات كبيرة تتعدى جميع بلاد الشام.

2. خرائط وتصورات صهيونية

تعود الأطماع الصهيونية في شبه الجزيرة العربية إلى المرحلة الأولى لتأسيس الصهيونية السياسية، أي قبل بروز النفط كثروة ضخمة في دول الخليج العربية.

أ. كتب ثيودور هرتزل مؤسس الصهيونية في مذكراته (15 تشرين الأول/ أكتوبر 1898) أنه حين كان في طريقه إلى الأستانة بصحبة المحامي والزعيم الصهيوني الألماني ماكس بودنهايمر بحث معه المطالب التي ستتقدم بها الصهيونية إلى الباب العالي وهي «المساحة: من وادي نهر النيل إلى نهر الفرات»[7]. وحسب تقديرات وسطى متعددة تشمل هذه المساحة شمالي شبه الجزيرة العربية، ووضع هرتزل عام 1904 تصوراً لحدود الدولة الصهيونية (انظر الخريطة (4)) يبدو فيه أن إسرائيل الكبرى تشمل نافذة على الخليج العربي حتى المنطقة الواقعة غربي السعودية[8].

وفي العام ذاته، عبَّر هرتزل عن توجه صهيوني خطير، بقوله: «ما يلزمنا ليس الجزيرة العربية الموحدة، وإنما الجزيرة العربية الضعيفة المشتتة المقسمة إلى عدد من الإمارات الصغيرة الواقعة تحت سيادتنا والمحرومة من إمكان الاتحاد ضدنا»[9].

وهكذا، فإن دولة اليهود التي تصورها هرتزل كانت ترتبط مع شبه الجزيرة العربية ليس بعلاقة اغتصاب جغرافي جزئي للأرض، وإنما أيضاً بعلاقة هيمنة على النمط الاستعماري التقليدي وقوامه التفتيت والإخضاع.

ب. وجدت في خزانة لأحد أقطاب عائلة روتشيلد اليهودية الشهيرة، في مدينة فرانكفورت الألمانية خريطة لم تذكر المصادر تاريخها بالضبط، وربما تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر، تبين أن دولة اليهود المتصورة تشمل منطقة من السعودية تمتد بمحاذاة شاطئ البحر الأحمر ثم إلى جنوب المدينة المنورة وإلى الشرق من خيبر، ثم تعود إلى ما قبل الحدود الأردنية الجنوبية الشرقية، لتصل بعد ذلك بخط مستقيم إلى حدود الكويت الشمالية، ثم تتضمن قطاعاً من ساحل الخليج العربي (انظر الخريطة (5))[10].

ج. خلال الحرب العالمية الأولى (وتحديداً في 2 أيلول/ سبتمبر 1917) بعث طبيب يهودي صهيوني روسي - كان يقيم في باريس يدعى م. ل. روتشتين - برسالة إلى الحكومة البريطانية عن طريق سفيرها ف. بارتي في باريس يقترح فيها على الحكومة البريطانية أن تقوم بالتعاون مع حليفتيها فرنسا وروسيا بتدريب وتسليح جيش يهودي من العناصر الشابة ليهود أوربا الشرقية قوامه 120 ألفاً يوضع تحت قيادته، ويتخذ من البحرين قاعدة له ثم ينطلق إلى الأحساء (التركية) لاحتلالها وإقامة دولة يهودية تمتد على الجزء الشمالي من منطقة الخليج العربي، بما فيها البحرين والأحساء. وفور إعلان هذه الدولة تعترف بها بريطانيا وحليفاتها وتعقد معها معاهدة تحالف وصداقة.

ومن جملة المهام المنوطة بذلك الجيش حماية منطقة الخليج العربي وثرواتها من أي خطر يتهددها، سواء كان ذلك على شكل حملات عسكرية تشنها الدولة العثمانية أو ألمانيا، أو على شكل اضطرابات وقلاقل داخلية يقوم بها سكان المنطقة العرب[11].

د. بعد نحو خمس سنوات من صدور تصريح بلفور، ومع البدايات الأولى للانتداب البريطاني على فلسطين، نشرت مجلة **التبشير اليهودي** وصحف غربية خريطة وزعتها الحركة الصهيونية عام 1923، تبين حدود الدولة التي تتطلع الصهيونية لإقامتها. ويظهر من هذه الخريطة – التي نشرتها صحيفة **اللواء اللبنانية** في 8 نيسان/ إبريل 1973 – أنها تشمل أراضي شبه الجزيرة العربية وعليها أسماء أسباط بني إسرائيل الاثني عشر. كما تظهر عدة رموز مثل القربان المقدس وتقديم الذبيحة وتحتهما علامة يهوذا الذي يبدو أنه يشير إلى القدس. وكتبت فوق الخريطة بالعبرية عبارة «وعينت مكاناً لشعبي إسرائيل وغرسته فسكن في مكانه ولا يضطرب بعد ولا يعود بنو الإثم يذلونه كما في الأول» (صموئيل الثاني 7 : 10)، وتحتها مباشرة بين خطين «لأن لي الأرض» (لاويين 25 : 23) وتحتها أيضاً «بلادك يا عمانوئيل» (أشعياء 8 : 8). وقد علقت مجلة **التبشير اليهودي** على هذه الخريطة قائلة: «إن بعض اليهود يعتقدون أن إسرائيل يجب أن ترث شبه الجزيرة العربية»[12].

هـ. عرض الحاخام فيشمان (أحد مسؤولي الوكالة اليهودية وزعيم حركة المزراحي/ المفدال حالياً) خريطة أمام لجنة التحقيق الخاصة بفلسطين التابعة للأمم المتحدة في (9 تموز/ يوليو 1947) تبين "أرض

الميعاد" التي تتحدث عنها الصهيونية. ولوحظ أنها تتطابق مع خريطة المساحة التي عينها هرتزل عام 1904 لإقامة دولة اليهود عليها[13] (انظر الخريطة (4)).

لقد صار من الثابت أن أطماع الصهيونية وصلت إلى تبوك والمدينة المنورة بحجة أن قسماً من هذه المناطق كانت من أملاك اليهود قديماً، وبالمثل تطمع الصهيونية بأن يمتد نفوذها ليشمل دول الخليج العربية[14]. وقد تحدث في صحيفة **دافار** - لسان حال الهستدروت، قبل عشر سنوات من قيام دولة إسرائيل - عدد من الكتاب الصهاينة عن الطاقات اليهودية العالمية فيما لو تيسر لها الانطلاق عبر البحر الأحمر صوب الكنوز الدفينة في شبه الجزيرة العربية وما وراءها من عوالم الشرق الواسع[15].

وكان تمادي الأطماع الصهيونية وشمولها جزءاً من شبه الجزيرة العربية والخليج العربي مستنداً إلى اعتبارات استراتيجية متعددة، تتضمن بين عناصرها أهمية موقع هذه المنطقة وثرواتها، وتعكس الهوية والأوضاع المستقبلية المراد إيجادها فيها.

3. تعبيرات إسرائيلية

في مرحلة الدولة، استمرت الصورة الصهيونية للمنطقة في أذهان المؤسسة الحاكمة وبعض الأوساط المهتمة في إسرائيل، كمنطقة تستقطب الأطماع الإسرائيلية. وفيما يلي بعض العينات:

أ. جاء في الخطة الاستراتيجية للجيش الإسرائيلي لعام 1956 / 1957 تحت عنوان "أهمية أراضي العدو التي ستغتصب" أن «الأهمية

الاستراتيجية لمنطقة شُمَّر ستمكن إسرائيل من اغتصاب حقول النفط العربية السعودية وتنقل الحدود إلى مسافة أبعد من مناطق إسرائيل الجنوبية. وورد ضمن فقرة "الحد الأدنى لمطامعنا الإقليمية" أن «اغتصاب المنطقة التي تحدها قناة السويس ونهر الليطاني والخليج (الفارسي). . . ذو أهمية بالغة لإسرائيل»[16].

ب. وكانت فكرة الغزو الإسرائيلي للخليج العربي أحد الخيارات التي طرحت على المستوى الحزبي الإسرائيلي، ففي عام 1970 صدر كتاب «**أرض عظيمة وأمة عظيمة**» لمؤلفه تسفي شيلواح (أحد قادة حركة من أجل أرض إسرائيل الكاملة وعضو حزب الليكود) تضمن دعوة صريحة إلى احتلال منطقة الخليج العربي. وبتعبيراته «فتح بغداد والكويت لإفساح المجال أمام غالبية اليهود كي يستقروا في وطنهم الذي يمتد بين البحر المتوسط وبلاد فارس»[17]. وفي وقت لاحق من عام 1984 نشرت معلومات أفادت أن عدداً من الخبراء الغربيين في الشؤون الإسرائيلية أكدوا أن لدى إسرائيل خططاً احتياطية متعددة للقيام بعمليات عسكرية متنوعة ضد منطقة الخليج العربي، وهي خطط بدأت إسرائيل تعدها بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 إثر تزايد أهمية النفط وثقل منطقة الخليج العربي في الميزان الدولي[18].

ج. وتعبيراً عما يجول في العقل الباطن، أدلت جولدا مائير رئيسة الحكومة الإسرائيلية أمام المستشار الألماني فيلي برانت أثناء زيارته لإسرائيل عام 1973، بتصريح قالت فيه: «إننا إن غفرنا لموسى النبي

كل شيء، فلن نغفر له أنه شاء أن يقودنا* في منطقة غزيرة بالنفط ليستقر بنا في البقعة الوحيدة من هذه المنطقة التي لا نفط فيها»[19].

وأورد الكاتب الإسرائيلي ريتشارد باردنشتاين نكتة عامة منتشرة في إسرائيل بعد تصريح جولدا مائير بنحو سبع سنوات ووصفها بأنها مثيرة للمشاعر، نصها «لقد توجه النبي موسى بشكل خطأ عندما قاد أبناء إسرائيل عبر التيه نحو أرض الميعاد، ولو أنه انحرف نحو اليمين باتجاه المملكة العربية السعودية بدلاً من اليسار باتجاه المتوسط، لكنا الآن نطفو فوق بحر من النفط»[20].

د. نشرت إحدى الصحف الإسرائيلية في حزيران/ يونيو 1981 منشوراً لحركة كاخ خاضت به انتخابات الكنيست، يتضمن التعريف بالآراء حول ما يسمى "أرض إسرائيل"، وقد اتضح من إحدى الخرائط المنشورة أنها تشمل جزءاً من شمالي شبه الجزيرة العربية، حيث امتدت الحدود الجنوبية في هذه الخريطة حسب خط مستقيم من العقبة باتجاه دولة الكويت (انظر الخريطة (6))[21].

هـ. جاء في صحيفة **معاريف** (17 أيلول/ سبتمبر 1981) أنه «لا يوجد مكان آخر في الشرق الأوسط أهم من الخليج (الفارسي)... لحفظ التوازن بين العناصر المختلفة لسياستنا... وأن حقول النفط فيه حيوية جداً بالنسبة إلينا وإلى حلفائنا، وهي مهددة بالخطر، وأن دول المنطقة شريك لنا(!) في مصالحنا على المدى الأبعد»[22].

* غني عن البيان أن المقولات والدعاوى الصهيونية حول تحدر اليهود الحاليين من بني إسرائيل أو انتسابهم إلى قوم النبي موسى، هي إحدى الموضوعات التي لم تُحسم بعد، وتدور خلافات حادة بشأنها.

و. أعد أريئيل شارون حين كان وزيراً للدفاع أواخر عام 1981 نصاً لمحاضرة بعنوان "مشكلات إسرائيل الاستراتيجية في الثمانينيات" كان يعتزم إلقاءها في افتتاح ندوة مركز جافي للدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب، ولم يلقها بسبب النقاش الذي جرى آنذاك في الكنيست بخصوص هضبة الجولان السورية المحتلة. وفي هذا النص قال شارون «ما وراء الدول العربية في الشرق الأوسط وعلى سواحل البحر المتوسط والبحر الأحمر، ينبغي أن نوسع مجال اهتمامنا الاستراتيجي والأمني لإسرائيل بحيث يشمل تركيا وإيران وباكستان ومناطق مثل الخليج (الفارسي) . . . وأفريقيا»[23]. وتعليقاً على ذلك، قيل في إسرائيل إن شارون يفكر في استخدام الجيش الإسرائيلي في أرجاء الشرق الأوسط، وتساءل أحدهم: ما الذي سيحدث لو تحول النفط العربي إلى نفط يهودي؟ ويبين الكاتب ذاته أنه بعد احتلال دولة الكويت لن يعود النفط سلاحاً عربياً وسيتحول إلى مجرد وقود لا أكثر[24].

تحدث شارون - الذي تسلم حقيبة البنى التحتية في حكومة بنيامين نتنياهو السابقة، وهو الآن رئيس حزب الليكود، عملياً بلسان تيار قوي في الزعامة الإسرائيلية، نعتقد أنه مازال يحافظ على زخمه حتى الآن، على الرغم من الانتقال إلى مرحلة السلام مع بعض الدول العربية والبحث عن السلام مع بعضها الآخر.

ز. بعد أقل من شهرين على نشر محاضرة شارون، ظهر في مجلة **كيفونيم (اتجاهات)** الصادرة في القدس المحتلة مقال بعنوان

" استراتيجية لإسرائيل في الثمانينيات " بقلم عوديد ينون (الكاتب والموظف السابق في وزارة الخارجية الإسرائيلية) تحدث فيه عن المطلب الإسرائيلي الرامي إلى تفتيت الدول العربية، وزعم أن «جميع دول الخليج والسعودية قائمة على بناء واه من الرمل ليس فيه إلا النفط». ثم يسوق ينون بالعقلية الصهيونية المعروفة صوراً مضللة ومغرضة حول التقسيمات السكانية والنزعات الطائفية في منطقة شبه الجزيرة العربية والخليج، ويخلص إلى أن إقليم «شبه الجزيرة العربية بأسره مرشح طبيعي للانهيار، وأكثر من غيره اقتراباً من هذا الانهيار بفعل ضغط داخلي وخارجي، وهذا الأمر غير مستبعد وخصوصاً في السعودية، سواء بقيت قوتها قائمة على النفط أم انخفضت على المدى البعيد»[25].

وترتبط هذه التصورات ومثيلاتها بموضوع التعددية الذي تواصل الصهيونية وإسرائيل إسباغه على المنطقة، والترويج له ومحاولة تسويقه. ويظهر أن مخطط تفتيت الدول العربية – بدليل تكرار الحديث عنه في المنشورات الإسرائيلية – هو مخطط موضوع للمدى البعيد، بانتظار حلول الظروف الملائمة للبدء بتنفيذه.

ح. في العام العبري "تشماف" الموافق لعام 1986 ظهرت قطعة نقدية معدنية إسرائيلية نحاسية اللون، على وجهها الأول "النقش" ما يدل على أنها من فئة 10 أغورات وعلى وجهها الثاني "الصورة" اسم دولة إسرائيل باللغات العبرية والعربية والإنجليزية، وخريطة نافرة تبدو لدى طباعتها وتكبيرها وبالمطابقة أنها تغطي المساحة الممتدة من

دلتا النيل مروراً بسيناء وفلسطين ولبنان وسوريا والعراق، ثم إلى منطقة الخليج العربي امتداداً إلى جنوب شبه الجزيرة العربية. ورسم على هذه المساحة الشمعدان اليهودي وفوقها شعار دولة إسرائيل (انظر الخريطة (7))[26].

تنبع أهمية هذه الوثيقة الدامغة من اعتبارين رئيسيين، أحدهما أن هذه الخريطة صممت بصفة رسمية على قطع نقد متداولة إسرائيلياً حتى الآن، وثانيهما أنها ظهرت في مرحلة شهدت إسرائيل بوصفها دولة قائمة وليست دولة "قادمة على الطريق" بالمصطلح الصهيوني. ومن الملاحظ أن الخريطة المذكورة تغطي مساحة كبيرة من شبه الجزيرة العربية تتجاوز كثيراً المساحة التي حددت في خرائط هرتزل وفيشمان وروتشيلد وكاخ.

ظلت الأفكار الإسرائيلية بخصوص شبه الجزيرة العربية خلال الثمانينيات والتسعينيات من النوع المتوالي أو المكرر، سواء من حيث أهمية هذه المنطقة في مجالات النفط والغاز والمواصلات، أو من حيث المزاعم حول المصالح الإسرائيلية المرتبطة بها.

4. اهتمام خاص باليمن

في ثنايا توجهات الصهيونية وإسرائيل إزاء شبه الجزيرة العربية كان هناك اهتمام كبير باليمن؛ ففي المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في بال بسويسرا عام 1897 أقيمت عدة لجان لمتابعة شؤون الجاليات اليهودية في العالم، وبينها لجنة خاصة بشؤون اليمن. إذ كان عدد اليهود في اليمن آنذاك نحو 120 ألفاً، وقد حرصت الصهيونية على استقدام أعداد كبيرة

من هؤلاء اليهود إلى فلسطين عبر صفقات ومؤامرات، قبل قيام إسرائيل وبعده. وقد اشتهر منها عملية سرقة الأطفال اليهود اليمنيين التي تركت جراحاً في نفوس يهود اليمن لم تندمل حتى أيامنا هذه، فما تزال لجنة تحقيق إسرائيلية تنشغل بهذه العملية منذ سنوات[27].

ويزعم بعض الصهاينة أن اهتمامهم باليمن يرجع إلى أسباب دينية، بدعوى أن اليمن هي موطن لأسباط بني إسرائيل . . . وهي المكان الذي يضم بلاد سبأ التي ورد ذكرها في "العهد القديم" (مزمور 72 : 10، أشعياء 43 : 3)، بيد أن هذه القشرة الدينية تخفي تحتها اعتبارات استراتيجية واقتصادية وعسكرية تدفع الصهيونية وإسرائيل للنظر إلى هذا الجزء المهم من شبه الجزيرة العربية بعين الحرص على تعطيل دوره أو تقويض تحكمه في المنفذ الجنوبي للبحر الأحمر، الذي تصنفه إسرائيل في عداد المواقع الحيوية لوجودها ولأمنها، كما سنرى في القسم الثاني.

5. محددات السياسة الإسرائيلية تجاه شبه الجزيرة العربية وأهدافها

تجسيداً للتوجهات الاستراتيجية التي كونتها الصهيونية وإسرائيل إزاء شبه الجزيرة العربية - والتي تم التطرق إليها آنفاً وسيتم استكمال تطبيقاتها لاحقاً - كانت المحددات العامة للسياسة الإسرائيلية بهذا الخصوص تتلخص بالآتي:

أولاً: الإدراك الإسرائيلي للمكانة الخاصة لشبه الجزيرة العربية، فإلى جانب تراكمات التجارب في الذهنية الإسرائيلية، لمست إسرائيل الأهمية

الاستراتيجية الكبرى لهذه المنطقة بفضل عدة عوامل، أبرزها:

أ. وقوع منطقة شبه الجزيرة العربية عند نقاط تقاطع خطوط المواصلات بين قارات آسيا وأفريقيا وأوربا، وتمتع هذا الموقع بمواصفات جيوسياسية متميزة.

ب. توافر مخزون ضخم من الثروات الباطنية في منطقة شبه الجزيرة العربية، ومصادر مستثمرة أو قيد الاستثمار من هذه الثروات.

ج. وجود منطقة شبه الجزيرة العربية في وسط العالم العربي، وحيازتها - بمفهوم النظام الإقليمي والأدوار السياسية - القدرة على التأثير في الواقع العربي في ميادين عدة.

د. امتلاك الغالبية الساحقة لدول شبه الجزيرة العربية جميع مقومات التنمية الشاملة عبر الاستثمارات الفورية أو طويلة الأمد، ونظر إسرائيل بعين التوقعات للاستفادة من هذه المزية بالبحث عن فرص للتعاون في إطار السلام الاقتصادي مع عدد من دول المنطقة، انسجاماً مع التوصيف التقليدي الذي أعيد تسليط الضوء عليه مع انطلاقة عملية السلام في بداية التسعينيات.

ثانياً: تعتبر السياسة الإسرائيلية تجاه شبه الجزيرة العربية أحد المكونات والإفرازات الطبيعية للنهج الاستراتيجي الإسرائيلي في التعاطي مع شؤون المنطقة. ويتجلى المحدد الذاتي أو الداخلي الإسرائيلي في هذه السياسة عبر العديد من المقولات والتصورات التي وضعتها المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة، وضمناً الزعماء والمسؤولون عن تنفيذ سياسة إسرائيل. ولعل من

أخطر ما ينطوي عليه هذا المحدد:

أ. شمول الأطماع الصهيونية/ الإسرائيلية لشبه الجزيرة العربية، سواء بتبني ذرائع أو حجج واهية، أو بسبب التوق الإسرائيلي إلى إشباع الحاجات والرغبات الخاصة بممارسة شكل من الهيمنة على مقدرات المنطقة.

ب. نزوع إسرائيل إلى حل بعض مشكلاتها الداخلية الاقتصادية والاجتماعية من قبيل التناقضات والتوترات عبر تصريف الاحتقان الذاتي على حساب المحيط العربي الذي تعد شبه الجزيرة العربية جزءاً لا يتجزأ منه.

ج. احتفاظ الذاكرة الإسرائيلية بالعديد من صور مشاركة دول شبه الجزيرة العربية في الجهود الجماعية العربية الموجهة ضد إسرائيل، ومن ثم خضوع السياسة الإسرائيلية إلى الدوافع والردود على هذه الصور والوقائع بأشكال متعددة (انتقامية - تآمرية - تشويهية - تصالحية. . . إلخ).

ثالثاً: حضور عامل التحالف الإسرائيلي - الغربي في عداد محددات السياسة الإسرائيلية تجاه شبه الجزيرة العربية. وتبدو ملامح هذا العامل عبر النقاط التالية:

أ. اقتناع إسرائيل بضعف إمكانياتها حيال الأعباء المترتبة على دورها الوظيفي في المنطقة العربية، بالكيفية التي وضعت في الماضي. وبالتالي التوجه نحو شراكة مع الغرب ضمن علاقة تصل أحياناً إلى درجة التحالف وتقاسم عائد هذه الشراكة لصالح إسرائيل.

ب . عجز إسرائيل عن مواجهة تسلح دول شبه الجزيرة العربية بمعزل عن التأثير في مصادر هذا التسلح، بإقحام عامل الخطر على الأمن الإسرائيلي في معادلات التسلح الخليجي.

ج . تلازم المصالح الإسرائيلية ـ الغربية الخاصة بحرية الملاحة في البحر الأحمر، وإخفاق إسرائيل في حماية هذه المصالح؛ في ظل غياب التنسيق والتعاون مع الأطراف الدولية المعنية.

وكان لتضافر تأثير هذه المحددات الثلاثة مجتمعة دور ملحوظ في صياغة الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية، وفي مقدمة هذه الأهداف:

1 . توفير أو زيادة فرص تدخل إسرائيل في شؤون شبه الجزيرة العربية، صراعياً أو سلمياً، بما يخدم المصالح الإسرائيلية في شتى الميادين الاقتصادية والسياسية والأمنية. . . إلخ.

2 . مقاومة أي توجه إلى انخراط دول شبه الجزيرة العربية في التعاون أو الائتلاف والتضامن مع دول المواجهة العربية، وتعويق أي تكامل وظيفي أو بنيوي بين هذه الدول وشقيقاتها العربيات.

3 . الإبقاء على الخلل القائم في ميزان التسلح لصالح إسرائيل، وإحباط الجهود الخليجية الرامية إلى الارتقاء بالقدرة الذاتية لدول المنطقة.

ولم تكن هذه الأهداف مجرد مخططات على الورق أو خيارات نظرية، لدى دوائر صناعة القرارات الإسرائيلية، وإنما برزت كأطر عامة تنظم جملة أنواع السلوك السياسي والعملي لإسرائيل وتوجهها (على النحو الذي سيتم التوسع في شرحه في القسم الثاني).

6. السياسات الإسرائيلية والتحديات التي تعترضها

تدرجت أنماط السياسة والوسائل التي اعتمدتها إسرائيل لتحقيق أهدافها بشأن منطقة شبه الجزيرة العربية، وفق عدة مستويات (سيأتي ذكرها لاحقاً) أبرزها: القيام بخطوات عملية لمواجهة وقائع معينة إقليمياً ومحيطياً، والعمل باتجاه التأثير في الجوار، والتحرك على الساحة الدولية لمواجهة التسلح الخليجي والتشويش على علاقات دول المنطقة مع دول العالم، والسعي إلى تغيير بعض معالم العلاقة العدائية مع دول المنطقة، والبحث عن سبل للتعاون الإقليمي على الأسس التي ظهرت في المرحلة الأولى لعملية السلام ثم توسيعها تالياً.

ومن الملاحظ أنه على مدى الخمسين عاماً التي مرت على تأسيس إسرائيل، وهي الفترة الزمنية الأساسية لهذه الدراسة، كانت تطورات السياسة الإسرائيلية إزاء دول شبه الجزيرة العربية تتأثر بعدة مستجدات، منها:

أولاً: مستجدات الصراع مع دول المواجهة، حيث اتخذت دول شبه الجزيرة العربية مواقف محددة في نطاق العمل العربي المشترك ضد إسرائيل. مما استدعى ردوداً إسرائيلية بأساليب متفاوتة.

ثانياً: مستجدات المساعي الخليجية للحصول على أسلحة متطورة، ومحاولة إسرائيل الدخول على خط العلاقة بين دول الخليج العربية والدول المصدرة للسلاح، أو مقابلة عمليات تسلح دول الخليج العربية بحيازة إسرائيل أسلحة مضادة أو مكافئة أو متفوقة.

ثالثاً: مستجدات الأوضاع الإقليمية والسياسية العامة، معبَّراً عنها باستجابة دول شبه الجزيرة العربية للمتغيرات الدولية وموافقتها على الاشتراك في عملية السلام، وخاصة في دائرة المحادثات متعددة الأطراف. وفي الوقت ذاته، اضطرار إسرائيل إلى الرضوخ - ولو جزئياً - لإملاءات الواقع الجديد.

رابعاً: مستجدات الوضع الداخلي الإسرائيلي، اعتباراً من حزيران/ يونيو 1996 لدى عودة اليمين إلى الحكم وتشكيل حكومة نتنياهو التي جمدت عملية السلام، وأعادت العمل بالسياسات التي تنتمي إلى مرحلة ما قبل عملية السلام.

ولم تكن السياسة الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية متحررة من القيود والكوابح، ولم تكن بوابة الدخول الإسرائيلي إلى مجال التحكم بشؤون هذه المنطقة مفتوحة أمام إسرائيل. ويمكن القول إن التحديات والصعوبات التي انتصبت أمام التطلعات والأهداف الإسرائيلية قامت على الثوابت التالية:

أ. وصول الاستقلال السياسي والاقتصادي لدى دول شبه الجزيرة العربية إلى مستوى يؤهلها إلى أن تكون قوة مقررة وقادرة على ترجمة طموحاتها إلى خطوات عملية.

ب. عدم اقتناع دول شبه الجزيرة العربية بإمكانية التعايش مع الاستراتيجية الإسرائيلية التقليدية، بواقعها التوسعي والعدواني، وتعذر إنشاء أي علاقات سلام بين دول المنطقة وإسرائيل إلا بعد قيام إسرائيل بإجراء تعديلات أساسية على استراتيجيتها تلك.

ج. استفادة معظم دول شبه الجزيرة العربية من طبيعة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية - خصوصاً ودول العالم عموماً - في إيجاد قوة ممانعة تتصدى للجهد الإسرائيلي التحالفي، وتستطيع لجم الجموح الإسرائيلي إلى التدخل في شؤون هذه المنطقة التي تتشابك فيها المصالح الدولية، وفرض نوع من توازن القوى في النطاق الإقليمي.

استخلاصات

يمكن إجمال العوامل التي تدفع الصهيونية وإسرائيل إلى صياغة توجهات استراتيجية شاملة إزاء شبه الجزيرة العربية، بما يلي:

1. العوامل الاستراتيجية، وتشمل التحسب للمعطيات الديمجرافية والسياسية والعسكرية وسواها في المنطقة، ضمن انتمائها إلى الإطار العربي العام. وإدراك أهمية موقع المنطقة عند ملتقى الطرق وخطوط المواصلات العالمية، مع ارتباط واضح بمسألة دور إسرائيل الوظيفي في المنطقة العربية.

2. العوامل الاقتصادية، وتتلخص بوجود الثروة النفطية في دول الخليج العربية، واستتباعاً توفير مصادر الإنفاق الإسرائيلية المختلفة، فيما لو تمكنت إسرائيل من السيطرة على منابع النفط - ولو جزئياً - حسب التصورات القديمة، أو المشاركة فيها بطريقة أو بأخرى مستقبلاً.

3. العوامل السياسية، وتتجلى في إظهار إسرائيل كطرف قادر على تغيير هوية المنطقة بما ينسجم مع المصالح الغربية، فيما لو أتيحت لها حرية العمل فيها لحسابها الخاص أو للحساب الإسرائيلي-الغربي المشترك.

لقـد أسـهـمت هـذه العـوامل الرئيـسيـة في تكوين أصـول الصـيغ الاستراتيجية للصهيونية وإسرائيل بشأن شبه الجزيرة العربية. وإذا كانت هذه الصيغ قد ظلت عموماً في دائرتها النظرية، فإن ما يشد الانتباه هو أن النشاط الإسرائيلي في البحر الأحمر ومواجهة تسلح دول المنطقة - في القسم الثاني - يشكلان بعض إفرازات البنى الأيديولوجية العملية التي أقامتها الصهيونية وإسرائيل بخصوص هذه المنطقة.

ثانياً: محاور الأداء الاستراتيجي الإسرائيلي حيال شبه الجزيرة العربية

عُنيت إسرائيل بإيجاد علاقة وثيقة بين الصورة والفعل في أدائها الاستراتيجي الخاص بمنطقة شبه الجزيرة العربية. وكانت في تجسيدها لهذه العلاقة تعتمد أسلوب التنفيذ التدريجي، مع الابتعاد ما أمكن عن الإثارة والضجة، إلا في الموضوعات التي تريد تقديمها للعالم على أنها تهدد أمنها القومي.

أدخلت إسرائيل منطقة شبه الجزيرة العربية في مداها الأمني، استناداً إلى فهم خاص للأوضاع الجيوسياسية لهذه المنطقة. وأعادت إنتاج مفهوم "المجال الحيوي" النازي الذي يتعامل مع الجوار "المحيط العربي" على أنه حيِّز مفتوح تبيح إسرائيل لنفسها اقتحامه أو التدخل في شؤونه، تلبية لاحتياجات ذاتية على حساب محيطها.

1. أسس العمل الإسرائيلي

كان الأداء الاستراتيجي لإسرائيل حيال شبه الجزيرة العربية مع - أو ضمن - المساعي المفردة والتحالفية الرامية إلى تحقيق الأمن الإسرائيلي، دونما اعتبار للأمن القومي العربي. وقد اتخذت تلك المساعي ثلاثة خطوط متلازمة شكلت أسس العمل الإسرائيلي، هي:

أولاً: بناء القدرة الذاتية الإسرائيلية (وتشمل الموارد والوسائل والجاهزية الداخلية والقيادة العامة والإدارة) بشكل متناسب أو متوازن مع الغايات العليا للدولة (وتشمل الأهداف الاستراتيجية والأغراض العسكرية والمصالح العامة).

ثانياً: التحرك في الساحتين الإقليمية والدولية لمنع الجهود العربية من التكامل والتضافر الفعال، وبالتالي إغلاق المجال العربي المفتوح على إمكانية حيازة العرب عناصر الحسم الشامل في المواجهة مع إسرائيل.

ثالثاً: الضغط صراعياً أو عبر الاختراق السلمي باتجاه إعادة تنظيم المنطقة العربية، بغية إيجاد أشكال جديدة للأوضاع والعلاقات الإقليمية، تتسبب في إثارة الشقاق ضمن الصف العربي.

من التجليات المعلنة حول ذلك، تأكيد بن جوريون (أول رئيس حكومة لإسرائيل) أن على إسرائيل أن تتفوق دائماً على الدول العربية مجتمعة من ناحية القوة القتالية، حتى يتيسر لها ليس فقط حماية حدودها، بل تعديلها أيضاً[28]. وتأكيد وزير الخارجية الأسبق أبا إيبان في أواسط عام 1965 على تبني إسرائيل المشروع الأصعب والأبعد مدى، بالمحاولات المستمرة لتكريس تجزئة الدول العربية وتفكيك تحالفاتها الهشة، حتى تتمكن وبشكل تدريجي من انتزاع القبول الضمني من جانب جميع الدول العربية، كل دولة على حدة. ويذكر أبا إيبان أن السلام الذي تريده إسرائيل لا يحدث تغييراً في تركيب دول المنطقة وحسب، بل يحدث أيضاً تغييراً جذرياً في علاقات بعضها ببعض[29]. وبعد نحو سنة ونصف من ذلك التاريخ، قال أبا إيبان في تصريح لمجلة **رياليتيه** الفرنسية بأن العوامل

التي تعطي إسرائيل أملاً بالبقاء، هي استمرار المساعدات الحربية الأمريكية المباشرة لإسرائيل، واستمرار حماية الدول الكبرى للوضع الحالي في المنطقة، وأخيراً وفوق كل شيء استمرار الخلافات العربية. ويتابع أبا إيبان قوله: «لو اتحد العرب لما بقي أحد يهتم بنا، ولسهل عليهم إذابة كياننا - لهذا - سنبقى دائماً شوكة نخز الجسم الذي يحتوينا»[30].

ينسحب الموقف الإسرائيلي المتخذ في الشؤون العربية تلقائياً على شبه الجزيرة العربية، وأي تهديد أو تدخل إسرائيلي في مواجهة المحيط العربي، سيشمل هذه المنطقة بالضرورة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من هذا المحيط. وقد بذلت إسرائيل جهوداً خاصة في تعاملها الاستراتيجي مع شبه الجزيرة العربية كمنطقة قائمة بذاتها، وروعيت في هذا التعامل ظروف المنطقة ومكانتها على الصعيدين العربي والدولي وأهميتها بالنسبة إلى إسرائيل. وتم تصميم محاور الأداء الاستراتيجي الإسرائيلي بما يتيح لإسرائيل تحقيق شبكة المصالح الاقتصادية والعسكرية والسياسية. ولهذا ركزت إسرائيل على التحكم في البحر الأحمر، وعلى محاولة اجتثاث عوامل التهديد العسكري لإسرائيل من دول شبه الجزيرة العربية، فضلاً عن إدارة سياستها في الأحوال العادية وفي أوقات الأزمات بأساليب الاستغلال الأقصى للظروف.

2. مسألة البحر الأحمر

تنوعت طرق العمل الإسرائيلي بخصوص البحر الأحمر، ابتداءً بمحاولة إعطاء هوية جديدة له، ومروراً بتكثيف وجود إسرائيل العسكري فيه، وانتهاءً بالتعاون مع بعض القوى المطلة على شواطئه في مواجهة الدول العربية.

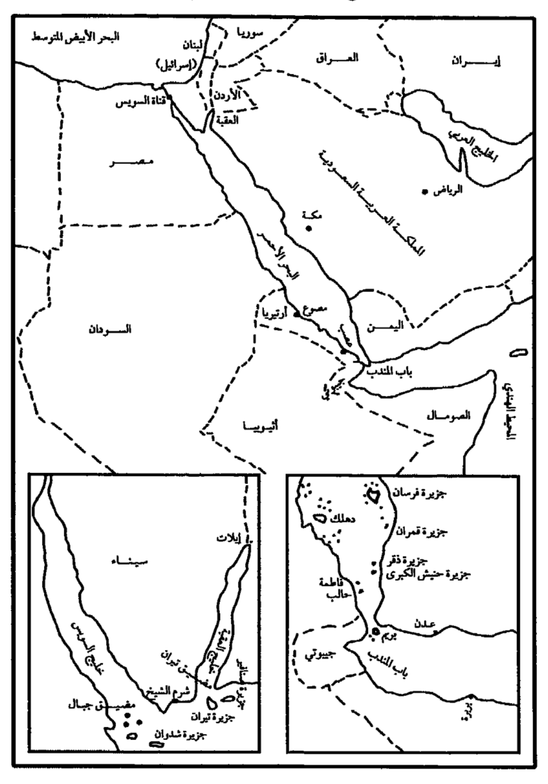
أ. تغيير الهوية، وأهداف أخرى

لا تعترف إسرائيل بعروبة البحر الأحمر، على الرغم من الوقائع المحققة التي تجسد هويته العربية، وأبرزها[31]:

- عدد سكان الدول العربية المطلة على شواطئه يفوق بنحو مرتين ونصف عدد سكان نظيراتها غير العربية.
- الشاطئ الشرقي للبحر الأحمر عربي بالكامل من العقبة حتى عدن. ومن أصل نحو 2200 كم مقدار شاطئه الغربي يوجد فقط شريط بطول 400 كم غير عربي.
- من بين 15 ميناء مطلاً على شواطئ البحر الأحمر، يوجد هناك 12 ميناءً عربياً.
- المضايق التي تتحكم بالبحر الأحمر عربية.
- غالبية الحمولات البحرية وخاصة النفطية التي تمر فيه عربية.

تطلق الكتابات اليهودية والصهيونية على البحر الأحمر اسم "بحر سوف" الذي ورد في «**العهد القديم**»، حيث تحدث سفر الخروج عن مرور بني إسرائيل في هذا البحر وغرق المصريين. وفي هذا الأمر مطابقة صهيونية واضحة بين الرواية اليهودية وبين الجغرافيا بتسمياتها الراهنة. كما تطلق على خليج العقبة تسمية خليج شلومو؛ أي أنها تربطه أيضاً بتلك الرواية. (انظر خريطة البحر الأحمر: شواطئه ومضايقه وجزره).

البحر الأحمر
شواطئه ومضايقه وجزره



أرادت إسرائيل للبحر الأحمر أن يكون "بحيرة يهودية" ، ليس فقط من النواحي الأيديولوجية والسياسية ، وإنما أيضاً - وهو الأهم والأخطر - بالمعايير الجيوسياسية العملية ، أي بالوجود الإسرائيلي فيه أساساً وبجعله مجالاً للمناورة كإقليم مجاور* . ولتحقيق عملية تهويد البحر الأحمر واستخدامه صراعياً ، نشطت المساعي الإسرائيلية في الاتجاهات التالية[32] :

- توسيع الوجود العسكري الإسرائيلي وترسيخه وتأمين مصالح إسرائيل بما يتيح لها إمكانات الهجوم المباشر على العرب في باب المندب .
- إيجاد عمق استراتيجي في البحر الأحمر يتيح لإسرائيل صد أي نشاط عسكري عربي في المنطقة .
- استخدام التفوق العسكري لكسر أي حصار عربي في المستقبل ضد قوات إسرائيل وسفنها في البحر الأحمر ، وبخاصة في حالة أي مواجهة عربية ـ إسرائيلية .
- ضمان الاتصال والأمن للخطوط البحرية العسكرية والمدنية الإسرائيلية بين المحيط الهندي والبحر المتوسط عن طريق البحر الأحمر والطريق البرية من إيلات إلى حيفا وعسقلان .
- كسر دائرة العزلة المفروضة بواسطة الحصار العربي الاقتصادي والدبلوماسي على إسرائيل .

---

* من المتعارف عليه بين الخبراء الاستراتيجيين أن الإقليم ليس مجرد حيز سياسي ، بل هو أيضاً حيز مناورة . كما أن المهم من الإقليم ليس الجوانب القانونية والسياسية ، وإنما التضاريس والحدود والمميزات الميدانية . انظر إيف لاكوست ، حوار ، **مجلة استراتيجيا** العدد 15 ، (بيروت ، أيار/ مايو 1986) ، ص 38 .

- حماية حرية تجارة إسرائيل الخارجية مع الدول الأفريقية والآسيوية عن طريق الحفاظ على حرية حركة التجارة في المنطقة.

اشتملت هذه الاتجاهات على تطابق بين المصالح الاقتصادية والاستراتيجية في تقرير الأوضاع الجيوسياسية للبحر الأحمر، وكان هذا التطابق واضحاً في تصورات المسؤولين الإسرائيليين.

لقد أشار عضو الكنيست الإسرائيلي باتشيفا كاتسنلون (باسم 20 نائباً لحزب حيروت) إلى أن الدول الواقعة على سواحل البحر الأحمر غنية بالكنوز وبالمواد الخام، وأن الدول الأفريقية هناك بحاجة إلى أسواق وإلى وسيط لتسويق موادها الخام. وأضاف أن من شأن أساطيلنا البحرية والحربية أن تحطم الحصار العربي المفروض، وأن تفرض الحصار بدورها على بعض الدول العربية بشكل أقوى مما فرضوه علينا، وأن من شأنها أيضاً أن تحول البحر الأحمر إلى بحيرة يهودية[33].

وشدد أبا إيبان في كتابه «**صوت إسرائيل**» الصادر عام 1957، على أن آفاقاً جديدة قد فتحت لإسرائيل بالاعتراف الدولي بحقها في العبور البريء في خليج العقبة ومضايق تيران، ويمكن لإسرائيل أن تصبح جسراً تعبر عليه تجارة الأمم بين قارتي آسيا وأفريقيا من جهة، وأوربا وأمريكا من جهة أخرى، وأن شعوب آسيا وأوربا تستطيع بدورها أن تتحرر من الاعتماد المطلق على قناة السويس باعتبارها الرابط الوحيد بين البحر المتوسط والبحر الأحمر[34]. وركز أبا إيبان في وقت لاحق على أن أمن إسرائيل محدود ببقاء مخرجها الآمن الحر إلى البحر الأحمر، وأنها سوف تدافع عن هذا البحر بأي ثمن[35].

وبالمثل، أكد بن جوريون في كتابه «**سنوات التحدي**» الصادر عام 1963 أنه في منظور مستقبل إسرائيل الاقتصادي وعلاقاتها مع الدول الأفريقية والآسيوية، تعد حرية الملاحة في البحر الأحمر ومضايق تيران مسألة حيوية. وإذا لم تؤمَّن حرية الملاحة عبر هذه المضايق، فإن ميناء إيلات يفقد كل أهميته الاقتصادية تقريباً[36]. ووصف بن جوريون هذا الميناء بأنه «موت أو حياة إسرائيل»[37].

وسَّعت إسرائيل ملاحتها عبر البحر الأحمر بعد حرب حزيران/ يونيو 1967، وأكدت أنها ستتصرف عسكرياً ضد أي تدخل عربي في هذه الملاحة، ولهذا عززت وجودها العسكري فيه. وبعد أن أثبت الحصار العربي جدواه في حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 عند إغلاق باب المندب من قبل القوات المصرية واليمنية، أكد زعماء إسرائيل بلسان موشي ديان، أنه بعد انتهاء الحرب ستعمل إسرائيل بكل قوتها على تدويل هذا الممر أو احتلاله[38]. وكان الموقف الإسرائيلي، بعد ذلك، كما أوضح البروفيسور بنحاس فينر (الباحث في مركز جافي للدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب) أن إسرائيل لا يمكنها تحت أي ظرف، السماح بأن يتحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية، وأنها لابد أن تتخذ كل الإجراءات الكفيلة بمواجهة أي تدهور قد يعوق الملاحة الإسرائيلية[39].

لقد ضغطت مسألة تغيير هوية البحر الأحمر في منحى إيجاد ميزان قوى تكون فيه لإسرائيل ميزات عسكرية فاعلة، وكان تتابع الأعمال الإسرائيلية يؤكد على بلوغ المآرب المحددة التي تحدث عنها المهتمون الإسرائيليون في شتى مجالات عملهم.

ب . نقاط الاستناد والوجود العسكري

كان من المهم في أذهان مخططي الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء البحر الأحمر، الحصول على نقاط استناد لاستخدامها كمواقع انطلاق إسرائيلية وقت الأزمات*.

استأجرت إسرائيل عام 1966 من أثيوبيا جزيرة حالب قبالة الساحل الأرتيري، ثم استأجرت جزيرة سنديان، وأقامت على الجزيرتين قاعدتين جويتين. وبعد ذلك تسلمت إسرائيل جزيرتي الطير وحنيش من الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت قد استأجرتهما من أثيوبيا عام 1967، واحتلت عدة جزر مسكونة في منطقة قطرها نحو 126 كم من باب المندب وأقامت قاعدة لاسلكي ورادار على جزيرتين إحداهما ذقر (مساحتها 112 كم2)[40]. وأقامت إسرائيل عام 1970 قاعدة رادار على إحدى جزر دهلك، ومنحتها أثيوبيا عام 1971 قاعدة بحرية لزوارق الصواريخ الإسرائيلية بالقرب من أرتيريا في مكان قريب من الحدود المصرية.

وأقامت إسرائيل في أوائل السبعينيات قاعدتي رواجباب وفهكلاي بالقرب من الحدود الأرتيرية السودانية وقاعدة للاستخبارات في أسمرة. وفي 12 آذار/ مارس 1973 أذاعت وكالات الأنباء العالمية أن القوات الإسرائيلية احتلت مجموعة من الجزر الصغيرة بالقرب من باب المندب. واعترفت إسرائيل أنها احتلت هذه الجزر قبل ثمانية أشهر بواسطة قوات

---

* كانت إسرائيل في هذا تكرر سوابق تاريخية منها اقتصار إسبانيا في استراتيجياتها في شمال أفريقيا، منذ القرن السادس عشر، على امتلاك بعض نقاط الاستناد مثل "حلق الواد" في تونس، "وهران مرسى الكبير" في الجزائر، "مليلة" في مراكش. انظر: بول غيريليو (مقابلة)، مجلة استراتيجيا العدد 50 (نيسان/ إبريل 1986)، ص 24.

كوماندوز يرتدون الزي المدني ولا يرفعون علماً. كما اعترفت بأنها أقامت قاعدة للاتصالات في جزيرة زوطر التي تقع على بعد 32 كم من الساحل اليمني[41].

خلال حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، أدركت إسرائيل القيمة الحقيقية للعمق الاستراتيجي العربي لدى إغلاق باب المندب الذي كان تأثيره في إسرائيل تأثيراً فادحاً. لذا سعت إسرائيل على الفور إلى البحث عن حلول للمشكلة الجديدة. ومن الخطوات التي اتخذتها إسرائيل، تعزيز وجودها العسكري في أحد المطارات بجوار "عدوه" بالقرب من الحدود الأرتيرية-الأثيوبية، ضمن محاولات جعل باب المندب تحت قوس التهديد الإسرائيلي، وقيامها بنقل جزء من زوارقها البحرية عبر رأس الرجاء الصالح إلى البحر الأحمر للعمل تحت حماية قواتها الجوية في تأمين ملاحتها. ويبلغ مدى هذه الزوارق نحو 2000 كم ومدى طائرات الفانتوم يصل إلى 1600 كم، ويمكن إعادة تزويد الطائرات بالوقود في الجو[42].

وأدخلت إسرائيل في نيسان/ إبريل 1974 اثنين من زوارق السطح "ريشف" إلى سلاحها البحري في البحر الأحمر. وكتب شلومو رائيل (قائد سلاح البحرية الإسرائيلي) مقالاً في صحيفة **معاريف** 26 نيسان/ إبريل 1974، جاء فيه «أن البحر الأحمر الذي كان في الماضي نقطة ضعف لإسرائيل، يمكن أن يتحول إلى مجال مبادرة لإسرائيل وقت الحرب»[43].

وضمن عملية تكثيف الوجود العسكري في البحر الأحمر، جعلت إسرائيل غواصتين من غواصاتها الست التي كانت تمتلكها في حينه ترابطان في هذا البحر وبذلك أصبح ثلث عدد غواصاتها موجوداً في هذا البحر،

فضلاً عن مرابطة نحو ست بوارج مجهزة بالصواريخ في خليج العقبة، أي أكثر من ربع العدد الكلي لبوارجها، بالإضافة إلى نحو عشر خافرات سواحل وبعض المراكب المجهزة بمدافع رشاشة. وعملت الورشات البحرية الإسرائيلية على بناء عدد من الجرافات الكبيرة لتصبح قادرة على الوصول إلى باب المندب وتشرف على الممر المائي الممتد من إيلات حتى خليج عدن، أي نحو 2500 كم[44]. وفي السنوات اللاحقة عمدت إسرائيل إلى التكتم على حجم وجودها العسكري في البحر الأحمر.

ج. وقائع جديدة في العلاقات مع أثيوبيا وأرتيريا

شهدت علاقات إسرائيل مع أثيوبيا تطوراً ملحوظاً اعتباراً من أواخر الثمانينيات، ففي تشرين الثاني/ نوفمبر 1989 استؤنفت العلاقات الدبلوماسية – التي قطعت إثر حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 – بين إسرائيل وأثيوبيا، وهي خطوة رأى فيها البروفيسور حجاي إيرلخ (أستاذ التاريخ الأفريقي والشرق أوسطي في جامعة تل أبيب) أنها جاءت لأجل القضية الداخلية الأثيوبية، حيث يوشك النظام الأثيوبي على الانهيار بفعل نجاحات المقاتلين في أرتيريا وتجراي. وفي نظر الأثيوبيين أن إسرائيل أشبه بدولة عظمى إقليمية غنية بالقدرات والمؤهلات، وآمالهم بشأن المساعدات الإسرائيلية كبيرة[45]. وتوقع إيرلخ، بعد ذلك، انتعاش أثيوبيا بوصفها دولة مهمة في خريطة المنطقة، وأكد أن إسرائيل معنية بهذا الانتعاش[46].

واعتبر أحد المعلقين الإسرائيليين البارزين أن استئناف العلاقات سيعزز مكانة إسرائيل الاستراتيجية في منطقة البحر الأحمر ومضيق باب المندب والقرن الأفريقي وشمال أفريقيا[47]. وقال مائير يافيه السفير الإسرائيلي

المعين في أديس أبابا إن إسرائيل تؤيد نظام منجستو هيلامريام بصرف النظر عن موالاته للسوفييت، وذلك لمنع تحويل البحر الأحمر إلى بحر عربي[48].

وذكرت معلومات متفرقة أن إسرائيل ساعدت أثيوبيا في بناء مطار عسكري ذي أهمية استراتيجية كبيرة في جزر دهلك[49]. وبعد سقوط نظام منجستو هيلامريام في نيسان/ إبريل 1991، ازدادت المساعدات العسكرية الإسرائيلية لأثيوبيا، وجرى توطيد العلاقات بين النظام الأثيوبي الجديد وإسرائيل. وأكد الرئيس الأثيوبي الجديد ميليس زيناوي (في أول مقابلة له مع صحفي إسرائيلي) أن أثيوبيا يمكن أن تطلب مساعدات عسكرية جديدة من إسرائيل، حيث بالإمكان التعاون معها في هذا المجال[50]. وقام رئيس حكومة أثيوبيا بزيارة إسرائيل في أيار/ مايو 1993 على رأس وفد يضم وزراء الخارجية والتجارة والسياحة. وعقد الوفد اتفاقية للتعاون بين البلدين تضمنت تقديم المساعدات الإسرائيلية إلى أثيوبيا في مجالات الزراعة والصحة والثقافة والتعليم والطاقة والسياحة وإعداد الطاقة البشرية والاستشارات والتدريب على أيدي الخبراء الإسرائيليين[51]. وطلب الوفد مساعدة إسرائيلية واسعة في مجال تجديد الجيش الأثيوبي الذي تقادمت معداته وتأكلت بسبب الحرب التي خاضها في أرتيريا وتجراي. وبعد الزيارة توجه وفد إسرائيلي برئاسة اللواء نحميا تماري (مساعد رئيس شعبة العمليات في الأركان العامة) إلى أثيوبيا لتقدير حجم الحاجات الأثيوبية[52]. وتحدثت وثيقة داخلية لوزارة الخارجية الأمريكية جرى تسريبها إلى شبكة إن. بي. سي عن تدفق مساعدات عسكرية إسرائيلية جديدة إلى أثيوبيا، منها تزويدها بنحو 100 قنبلة عنقودية وتدريب وحدات الكوماندوز

الخاصة وحرس القصر الرئاسي في أديس أبابا. وقد اعترف سفير إسرائيل في أثيوبيا ببعض أشكال هذه المساعدات[53].

من جانب آخر، سجلت علاقات إسرائيل مع أرتيريا تطوراً دراميا تم الإعلان عنه عشية استقلال أرتيريا في أيار/ مايو 1993. ففي السابق كانت إسرائيل تعارض استقلال أرتيريا حتى لا تصبح دولة عربية جديدة، وكان الطيران الإسرائيلي يقوم أحياناً بشن هجمات على المقاتلين الأرتيريين انطلاقاً من قاعدتي حالب وفاطمة[54]. ثم أخذت إسرائيل تفتح مع زعماء المقاتلين الأرتيريين قنوات للتعاون. وقام أسياس أفورقي رئيس الحكومة المؤقتة (الذي أصبح رئيساً لأرتيريا) بزيارة إسرائيل لمعالجته من مرض الملاريا في مطلع عام 1993 واجتمع مع رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحق رابين[55]. كما قام بزيارة أخرى لإسرائيل في الأسبوع الأول من شباط/ فبراير 1995، واتفق مع رئيس الحكومة شمعون بيريز على توطيد التعاون بين البلدين في المجالات الفنية والزراعية، وبدأت إسرائيل بالمشاركة في ستة مشروعات وصفت بأنها تهدف إلى رفع مستوى المعالجة الطبية في أرتيريا[56].

وقام طاقم باحثين من الجامعة العبرية في القدس برئاسة البروفيسور صفير بالاشتراك مع علماء أرتيريين بإجراء أبحاث مشتركة في جزر دهلك (في المياه الإقليمية الأرتيرية) تتعلق بموضوعات فيزيائية وبمصادر الطاقة وعمليات الصيد[57]. وقدّمت إسرائيل مساعدات إلى أرتيريا في مجال الزراعة من ضمنها استيعاب المقاتلين المسرحين الذين شاركوا في حرب الاستقلال، والذين حصلوا على أراض لزراعتها، كما قدمت مساعدات

أخرى في مجال الصحة - وخاصة إنشاء المستشفيات - وذلك بعد زيارة أفرايم سنيه وزير الصحة الإسرائيلي إلى أرتيريا في صيف 1995، الذي شدَّد على أنه يوجد لإسرائيل اهتمام استراتيجي كبير بهذه الدولة بسبب موقعها عند مدخل البحر الأحمر[58].

يُجمل أحد الكتاب الإسرائيليين حجم التعاون الاقتصادي بين إسرائيل وأرتيريا، بأنه يشمل تجارة بمبلغ 10 ملايين دولار عام 1994 كلها صادرات إسرائيلية. وتخطط شركات إسرائيلية للعمل على تطوير الصيد والزراعة في أرتيريا، ويقول إن إسرائيل تولي أهمية كبيرة للعلاقات مع أرتيريا بسبب موقعها الاستراتيجي في القرن الأفريقي الذي يسيطر على خطوط الملاحة والطيران بين إسرائيل وأفريقيا والشرق الأدنى، حيث تمرُّ كل رحلات شركة طيران العال الإسرائيلية إلى أهدافها في الشرق الأدنى في سماء أرتيريا، ولولا العلاقات معها لكانت خطوط الطيران تمر بمسار طويل جداً فوق تركيا ورابطة الدول المستقلة[59].

في المجال العسكري، ذكرت معلومات إسرائيلية أن أرتيريا طلبت من إسرائيل بعد استقلالها مساعدات عسكرية تشمل معدات تدريب واستيعاب آلاف المقاتلين في الحياة المدنية. واشترى الرئيس الأرتيري طائرة إدارية من الصناعات الجوية الإسرائيلية، وتم تزويد الأسطول الأرتيري بسفن حراسة من إنتاج إسرائيلي، وقام مستشارون من الجيش الإسرائيلي بزيارة أرتيريا. وحصلت الصناعات الجوية الإسرائيلية على طائرة ميج أثيوبية تم إسقاطها في أرتيريا، وذلك لاستخدامها أمام الزبائن الأجانب كنموذج لإبراز قدرة التحسينات التي تمتلكها إسرائيل. ومنحت

إسرائيل قاعدة بحرية وإمكانية وصول سفن وغواصات إسرائيلية إلى أحد الموانى الأرتيرية على البحر الأحمر[60]. وأكد عبدالله إدريس محمد علي رئيس حركة تحرير أرتيريا المعارضة أواخر عام 1995 أنه بالإضافة إلى القاعدة البحرية في جزر دهلك، أقامت إسرائيل قاعدة عسكرية في جبال ماهل عجر الواقعة على نحو 5 كم من الحدود مع السودان، وباعت إسرائيل لأرتيريا سفناً حربية استخدمتها لدى احتلال جزيرة حنيش، وذلك في سياق التدخل الإسرائيلي في النزاع بين أرتيريا واليمن[61].

وتذهب تقديرات الخبراء الإسرائيليين في شؤون أثيوبيا وأرتيريا إلى أن وجود سفارتين لإسرائيل في أسمرة وأديس أبابا سيساعد على إيجاد رابطة جديدة بين الأطراف الثلاثة، ويجب النظر إلى العلاقات معهما كجزء من مشروع اندماج إسرائيل في الشرق الأوسط، خاصة وأن أهمية أثيوبيا الاستراتيجية بالمصطلحات الشرق أوسطية كبيرة[62]. ويلاحظ آخرون أنه في سنوات التسعينيات انتظمت إسرائيل مجدداً في الجبهة نفسها إلى جانب أثيوبيا وأرتيريا والمتمردين في جنوب السودان، لكن هذه المرة في مواجهة الإسلام المسيطر في السودان والذي يعمل على نشر الدين الإسلامي في أفريقيا بمساعدة إيران والمملكة العربية السعودية ويهدد الاستقرار في الدول المجاورة[63].

حين نأخذ هذه الأمور في الاعتبار، يمكن أن نفسر جانباً من عوامل التوتر التي نشأت بين أرتيريا وكل من السودان واليمن، حيث أتهمت السودان بأنها تدرب الإرهابيين وتحاول تقويض السلطة في أرتيريا ووصلت الأمور إلى قطع العلاقات بينهما في أواخر عام 1994. بينما نشأ

النزاع اليمني الأرتيري حول جزيرة حنيش الكبرى في أواخر عام 1995. وفي نطاق أشمل، يمكن النظر إلى علاقات إسرائيل مع أثيوبيا وأرتيريا على أنها موجهة ضد الدول العربية المطلة على شواطئ البحر الأحمر، ويجري توظيفها في منحى العمل لإعطاء البحر الأحمر هوية جديدة تقدّم لإسرائيل مكاسب جيوسياسية وعملية واستراتيجية.

د. مشكلة خليج العقبة

خلال سنوات الخمسينيات والستينيات كانت مشكلة خليج العقبة تلقي بظلالها الكثيفة على جانب من الصراع القائم بين العرب وإسرائيل. ففي المنظور العربي، كان احتلال إسرائيل لموقع أم الرشراش على خليج العقبة (في 10 آذار/ مارس 1949) أي بعد اتفاقية الهدنة مع مصر وقبل اتفاقية الهدنة مع الأردن، أمراً غير مشروع، ولم تسلّم به الدول العربية ولا يجوز الاحتجاج به في مواجهة المملكة العربية السعودية التي تشترك في السيادة على خليج العقبة، لأن هذه الدولة لم تعقد هدنة مع إسرائيل. وكان التكييف السليم للمركز القانوني لخليج العقبة ومضيق تيران يتلخص بأن هذا الخليج يخضع للسيادة المشتركة لكل من مصر والأردن والمملكة العربية السعودية. أما وجود إسرائيل الفعلي على جزء من شاطئ الخليج فهو وجود عسكري صرف، ولا تعترف به الدول الثلاث، ويعدُّ خرقاً لأحكام الهدنة التي قررتها الأمم المتحدة[64].

وبالنسبة إلى مضيق تيران تحديداً، دَرَج الفهم العربي لمكانته القانونية على عدم اعتباره مضيقاً دولياً، لأنه لا يصل بين بحرين عامّين، ولم يتواتر العرف على استعماله كطريق من طرق الملاحة الدولية. ومن المعروف أن

مشكلة مضيق تيران نشأت في أوائل الخمسينيات عندما سلّمت المملكة العربية السعودية جزيرتي تيران وصنافير إلى مصر، فقامت مصر بفرض حصار بحري على إسرائيل في ذلك المضيق المحاذي لمنطقة شرم الشيخ، وقد كانت الأوساط الإسرائيلية تؤكد أن هذا العمل السعودي هو عمل حربي موجّه ضد إسرائيل. وفي السنوات اللاحقة كانت هذه الأوساط ترفض إعادة الجزيرتين إلى وضعهما القديم، لأن المملكة العربية السعودية في حالة حرب مع إسرائيل، وليس لدى إسرائيل أي سبب يدعوها للموافقة على أن يسيطر على الجزيرتين المهمتين استراتيجياً من يعتبر نفسه عدواً لإسرائيل[65].

بعد ذلك، تم التوصل إلى "حلول عملية" لمشكلة خليج العقبة ومضيق تيران، ليس فقط بحكم الأمر الواقع، وإنما أيضاً من خلال الإرغامات الدولية التي دفعت بالدول العربية إلى تجميد هذه المشكلة بانتظار الحل الشامل لمجمل المشكلات المتفرعة عن الصراع العربي-الإسرائيلي.

هـ. حوادث الألغام

بين المشكلات التي كان البحر الأحمر ساحة لها، مشكلة انفجار الألغام في هذا البحر في صيف 1984. ويومها تساءل كثيرون: لماذا لم تصب أي سفينة إسرائيلية بأي من هذه الألغام التي توالى انفجارها على مدى شهرين؟ كانت مناقشة المشكلة آنذاك على المستوى البحثي تفترض أن إسرائيل هي وراء تلك الانفجارات، لخلق بؤرة توتر جديدة في المنطقة ولحمل الدول المطلة على البحر الأحمر على التعاون الإقليمي بذريعة المحافظة على الأمن في هذا البحر[66].

3. موضوع التسلح الخليجي

يسيطر القلق على صانعي القرار الإسرائيلي مع كل صفقة أسلحة تحصل عليها أي دولة في الخليج العربي، ومبعث ذلك هو التقدير بأن دول الخليج العربية مرشحة للاشتراك في الجهد العربي خلال أي حرب واسعة النطاق بين العرب وإسرائيل. لهذا اهتمت المؤسسة السياسية والعسكرية في إسرائيل بتحقيق تفوق عسكري ساحق على الدول العربية جميعها، لدرجة أن أقطاب هذه المؤسسة أرادوا للدول العربية ألا تمتلك إلا أنواعاً من الأسلحة البدائية المنتمية إلى القرون الخالية؛ فقد صرَّح الرئيس الإسرائيلي الحالي عيزرا وايزمان في تموز/ يوليو 1981 «أن إسرائيل تحب أن يقتصر سلاح جيرانها على البنادق والأقواس والسهام، بينما تمتلك هي أحدث الدبابات والطائرات»[67].

أ. الاشتراك في جبهة شرقية

تَحسَّب زعماء إسرائيل باستمرار إلى إمكانية قيام جبهة عربية شرقية تشمل إلى جانب دول المواجهة بعض دول شبه الجزيرة العربية وخاصة المملكة العربية السعودية، ومن أشهر الآراء الإسرائيلية حول ذلك، ما ورد في ندوة اشترك فيها كبار قادة الجيش الإسرائيلي في عام 1979 والتي تم التأكيد فيها على أنه يجب اعتبار دول هذه الجبهة جسماً واحداً، وإن لم تتخذ ترتيبات تنظيمية مثل إقامة قيادة مشتركة[68].

افترض الإسرائيليون أن تكون للجبهة الشرقية قوات عسكرية كبيرة، وأن تتعدى المساعدة السعودية الجانب العسكري إلى المساعدات السياسية والاقتصادية، حيث تمتلك المملكة العربية السعودية أداة صراعية هائلة

قادرة على التهديد والتأثير في الساحة الدولية، بما يتماشى مع المصلحة العربية ساعة المواجهة العسكرية[69].

لهذا يشمل الجهد الإسرائيلي لمنع قيام جبهة شرقية محاولة تفكيك التضامن العربي وإخراج المملكة العربية السعودية من ساحة الصراع، خاصة مع ازدياد تدخل السعودية في المواجهة، ونشوء إمكانيات للاحتكاك معها وتحولها - حسب وصف أحد كبار المعلقين الإسرائيليين - إلى خصم خطير جداً لإسرائيل[70].

ب. مواجهة حول صفقات الأسلحة

تسعى إسرائيل وجماعات الضغط الصهيونية بذريعة عدم الإخلال بميزان القوى العسكرية بين إسرائيل والدول العربية، إلى منع الدول العربية من الحصول على أسلحة متطورة، وخاصة من الدول التي تحتفظ إسرائيل معها بعلاقات وطيدة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. ومن الاشتراطات التي تضعها إسرائيل لتخفيف مواجهتها لصفقات الأسلحة العربية، أن تؤيد الدولة المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وجاراتها، وأن تدعم الجهود الهادفة إلى تحقيق تعايش سلمي بين العرب وإسرائيل.

وبخصوص دول الخليج العربية - كحالة دراسية في محيطها العربي - وضعت إسرائيل ثلاثة أهداف رئيسية لمواجهة عمليات تسلح هذه الدول، هي[71]:

- السعي إلى منع دول الخليج العربية من الحصول على الأسلحة والمعدات الأمريكية.

- جعل دول الخليج العربية تيأس من وعود الإدارة الأمريكية.
- التقليل من أهمية القوة المالية والنفطية العربية عالمياً، وتحريض الدول الغربية على التنسيق مع إسرائيل لفرض سيطرة من نوع جديد على منطقة الخليج العربي.

يحفل سجل المواجهة حول صفقات الأسلحة لدول الخليج العربية باعتراضات إسرائيلية وصهيونية وبتحركات دبلوماسية وضغوط شديدة لمنع تنفيذ هذه الصفقات وخاصة في حالة المملكة العربية السعودية (طائرات الإنذار المبكر ـ الأواكس، طائرات إف ـ 15 وإف ـ 16، دبابات ليوبارد الألمانية، صواريخ جو ـ جو من طراز سايند وندر، صواريخ ستينجر، الصواريخ الصينية . . . إلخ). وإذا كانت الحملات الإسرائيلية ـ الصهيونية قد نجحت أحياناً في تجميد صفقات أسلحة كانت تنوي دول الخليج العربية الحصول عليها، فإنه في حالات كثيرة كانت المعارضة الإسرائيلية تواجه إخفاقاً ذريعاً نتيجة عناصر القوة التي تتوافر لهذه الدول، ولاسيما قدرتها على إيجاد البدائل وتنويع مصادر تسلحها.

ج. الضرر الإسرائيلي والمصلحة الأمريكية

تثير الاعتراضات الإسرائيلية ـ الصهيونية على صفقات الأسلحة لدول الخليج العربية، التي يتم التعاقد عليها مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، تعارضاً بين أمرين ينجمان عن هذه الصفقات، أحدهما؛ يتمثَّل بخطر هذه الأسلحة على إسرائيل وتأثيرها في ميزان القوى في المنطقة، والثاني؛ يتمثل بوجود مصلحة أمريكية أو غربية واضحة في هذه

الصفقات. ونظراً إلى جدية هذا التعارض - في المنظور الإسرائيلي - فقد خصص الباحثون الاستراتيجيون لدى إسرائيل مساحات واسعة لمناقشة المسألة وتقليبها على مختلف أوجهها. وفيما يلي أمثلة مما ورد في ثلاثة كتب أصدرها مركز جافي للدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب.

- في كتاب «**إعادة تسليح إسرائيل**» الصادر عام 1991 يتحدث المؤلفان كليمان وفدهتسور عن حرص إسرائيل على الحفاظ على مزيتها النوعية خلال السنوات الأخيرة، بسبب الحاجة إلى معادلة القوة الشرائية العربية للأسلحة. ويبين الكاتبان أن امتلاك العرب أسلحة أمريكية متطورة سيؤدي في أي حرب مستقبلية إلى تلاشي مزية الامتلاك الإسرائيلي لمثل هذه الأسلحة، ثم يقدم المؤلفان معلومات عن صفقة الأسلحة الأمريكية التي تعاقدت عليها المملكة العربية السعودية عام 1990 بقيمة 6709 ملايين دولار. ويخلصان إلى أن التطورات الخطيرة التي تقلل من المزية التقنية الإسرائيلية هي السهولة التي توصلت بها المملكة العربية السعودية إلى امتلاك صواريخ صينية أرض-أرض بالستية متوسطة المدى[72].

- وفي كتاب «**إسرائيل كحليف لأمريكا من خارج حلف الناتو**» الصادر عام 1991، يذكر الباحث دوري جولد (الذي أصبح مستشاراً لرئيس الحكومة الإسرائيلية السابق نتنياهو) أن إحدى نتائج أزمة الخليج الثانية هي اختيار الولايات المتحدة زيادة عمليات نقل الأسلحة المتطورة إلى شركائها العرب الرئيسيين في التحالف. والأخطر من ذلك هو أن نوعية أنظمة هذه الأسلحة لم تعد تختلف عن نوعية

الأسلحة المتاحة لإسرائيل، ويرصد المؤلف مبيعات الأسلحة الأمريكية الجديدة للمملكة العربية السعودية ليشير إلى خطر التغير الذي طرأ على ميزان القوى مع إسرائيل[73].

- مقابل الدراسات التي أبرزت الخطر الذي يتهدد إسرائيل جراء التسلح الخليجي المتزايد، كانت هناك دراسات تدعو إسرائيل إلى ضرورة إظهار تفهم أكبر لتشابك المصالح في المنطقة، ففي كتاب «**سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية**» الصادر عام 1988، يذكر الخبير الاستراتيجي الإسرائيلي شاي فيلدمان أن التزام الولايات المتحدة الأمريكية بأمن إسرائيل وبأمن الدول العربية المعتدلة أوجد حقائق أساسية متباينة أو متعارضة، وأن حفاظ إسرائيل على روابط وثيقة مع الولايات المتحدة يتطلب إظهار قدر من الإحساس بمصالحها الأخرى في الشرق الأوسط دون أن تتنازل إسرائيل عن مصالحها القومية الأساسية[74].

يشار أخيراً إلى أنه لدى إثارة موضوع التسلح الخليجي من زاويتي الخطر على إسرائيل والمصلحة الأمريكية المقابلة، كانت إسرائيل تستخدم هذا الموضوع بشتى أبعاده ليكون أداة ابتزاز، بهدف الحصول على مزيد من الأسلحة أو المعونات، بحجة تعديل الخلل الطارئ على ميزان القوى مع الدول العربية.

4. الموقف الإسرائيلي من تطورات الغزو العراقي لدولة الكويت

بتداخل معقد مع خطوط الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية، وجدت إسرائيل نفسها أمام عدة خيارات حول أشكال السلوك

التي يمكن أن تؤديها رداً على لجوء العراق إلى إقحامها في الأزمة الناجمة عن غزو دولة الكويت، عبر قصفها بالصواريخ. وقد كانت هذه الحادثة بمنزلة سابقة لا مثيل لها على مستوى الدول في إدخال إسرائيل في خط الخلافات والأزمات العربية ـ العربية.

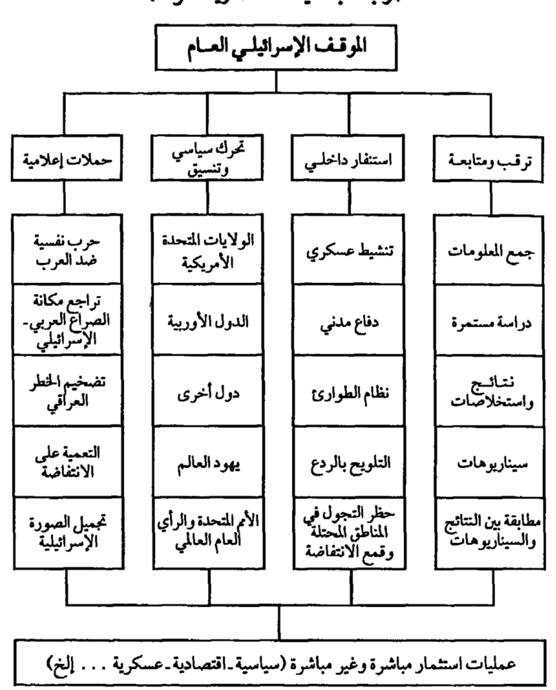
رأى بعض المحللين أن إسرائيل ظهرت آنذاك طرفاً ضعيفاً أمام الطلب الأمريكي لإسرائيل بعدم الرد على قصفها بالصواريخ العراقية، إلا أنه في المقابل يمكن الاستنتاج أن حجم التعويض والاستثمار الذي حصلت عليه جراء موقفها هذا كان عملياً يفوق جدوى ردها العسكري على تلك الصواريخ. ويمكن تلخيص الموقف الإسرائيلي، ارتباطاً بعمليات استثمارية متنوعة حسب المخططين اللذين سبق للباحث أن أعدهما في دراسة له نشرت في مجلة **التعاون** عام 1992[75].

5. تأثيرات إجمالية لأزمة الخليج الثانية في السياسة الإسرائيلية

كان واضحاً للمراقبين والمهتمين خلال تفاعلات الغزو العراقي لدولة الكويت أن الولايات المتحدة الأمريكية ودول الائتلاف وضعت قضية الصراع والسلام في المنطقة على قائمة أولويات ما بعد أزمة الخليج الثانية، وهذا ما حدث بالفعل.

وخلال الإعداد لمؤتمر مدريد، لم تكن لدى إسرائيل بدائل تتعارض مع الإرادة الدولية في التوصل إلى مدخل للبحث عن تسوية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، على الرغم من وضوح الاستحقاقات المترتبة على ذلك. ومع انطلاقة عملية السلام، غدت إسرائيل جزءاً من التشكيل الجديد للعلاقات التفاوضية الثنائية والموسعة. وقد أسفرت تجربة البحث عن إمكانيات السلام

مخطط إجمالي حول الموقف الإسرائيلي من أزمة الخليج الثانية وتطوراتها (ارتباطاً بعمليات استثمارية متنوعة)



مخطط إجمالي حول موقف إسرائيل من قصفها بالصواريخ العراقية (ارتباطاً بعمليات استثمارية متنوعة)



والتعاون مع عدد من دول شبه الجزيرة العربية - حسبما هو مفصَّل في القسم الثالث - عن تغير ظاهري ملموس في السياسة الإسرائيلية يتمثل بإتاحة الفرصة لتنفيذ بعض التصورات السلمية، بصيغ اختبارية أو تأسيسية.

وفي المنظور الشامل، لم تؤد الصيغ التنفيذية لعلاقات السلام مع بعض دول شبه الجزيرة العربية إلى تخلي إسرائيل عن أهدافها العامة في ثنائية العداء ـ السلام الخاصة بهذه المنطقة، وإنما كانت بمنزلة نوع من الأداء يتمايز عن نماذج السلوك الإسرائيلية الأخرى في نطاق وحدة الأهداف.

استخلاصات

رغم تعدد محاور الأداء الاستراتيجي الإسرائيلي حيال منطقة شبه الجزيرة العربية، فإن هذه المحاور كانت تخضع لتلازم وثيق مع مجمل التوجهات الأساسية لإسرائيل، ومن المفيد التأكيد هنا على أن أشكال العمل الإسرائيلي حدثت في المراحل الصراعية المختلفة التي مرت بها المنطقة العربية عامة، وأن هذه الأشكال ليست عرضة للإلغاء أو للتهميش في أي علاقات جديدة مع دول المنطقة.

وما يثبت هذه الحقيقة أن الإسرائيليين يرددون على الدوام أن أي سلام مع العرب لن يكون خارج معادلة تفوُّق إسرائيل وامتلاكها وسائل الردع، وبهذا فإن أسس العمل الإسرائيلي على صعيدي الأمن الذاتي والمواجهة مع العرب، ونشاط إسرائيل في البحر الأحمر ومواجهة عمليات تسلح دول الخليج العربية، تعد كلها ثوابت استراتيجية دائمة.

لكن هذه الثوابت لا تشكل في الوقت ذاته حائلاً دون اعتماد تعديلات مدروسة إسرائيلياً على كيفية بلوغ الأهداف الاستراتيجية البعيدة التي وضعتها إسرائيل، ففي مطلع التسعينيات وجدت ظروف وأوضاع إقليمية وعالمية تدفع إسرائيل إلى التعاطي مع شؤون المنطقة العربية وضمناً شبه الجزيرة العربية بمنظور علاقات السلام والتعاون الاقتصادي، فكانت مسألة التعديلات هنا نابعة من الرغبة في استبدال آليات العمل الإسرائيلي القديم بآليات جديدة تناسب الواقع الجديد.

ثالثاً: التصورات الإسرائيلية للسلام والتعاون مع دول شبه الجزيرة العربية

رسمت الدوائر الصهيونية - الإسرائيلية على صفحة توجهاتها الاستراتيجية هدف تحويل العلاقات مع العرب من الصراع إلى السلام والتعاون، وبالتالي الاندماج في المنطقة بمواصفات وشروط خاصة، وأولت تلك الدوائر اهتمامها لتعميم حالة السلام المنشودة لتشمل منطقة شبه الجزيرة العربية. ولوحظ أنه منذ أوائل التسعينيات كانت أفكار السلام الاقتصادي الإسرائيلي تعكس ذلك الاهتمام.

وبعد انطلاق مسيرة السلام بين إسرائيل والدول العربية، عُني الجانب الإسرائيلي بإقامة علاقات في مجالات مختلفة مع دول شبه الجزيرة العربية، وأسفرت الاتصالات عن حدوث وقائع في هذه العلاقات، كانت ساحتها عدة دول خليجية.

1. الاعتراف بإسرائيل كمدخل

على طريق إقامة علاقات السلام والتعاون، كانت الجهود الصهيونية - الإسرائيلية تصب في اتجاه الحصول على اعتراف الدول العربية بإسرائيل. وتم اعتماد ثلاثة سبل لتحقيق هذه الغاية، هي:

- العمل الدبلوماسي المباشر، أو بتجنيد الحلفاء والوسطاء، لإقناع العرب بجدوى السلام مع إسرائيل وبنواياها السلمية.

- خوض الحروب والإصرار على الانتصار في أي منها وتوجيه التطورات نحو واقع جديد يحفظ لإسرائيل مكتسبات جديدة.

- استخدام الدبلوماسية الإكراهية* كمنهج عمل، عبر المزاوجة بين الضغوط السياسية والضغوط العسكرية، لحمل العرب على الاستجابة لإملاءات الواقع الصراعي الذي يختل فيه ميزان القوى لصالح إسرائيل.

أدخلت الصهيونية وإسرائيل ما يخص شبه الجزيرة العربية في الإطار العام لتطلعاتها، ومزجت بين الممكن الذهني والممكن الواقعي في التخطيط لإمكانية اختراق هذه المنطقة، باستخدام السبل الثلاثة المذكورة أعلاه وفق تكييف معين.

حرصت الصهيونية على نيل اعتراف المملكة العربية السعو دية بالكيان الصهيوني الذي كانت تعتزم إنشاءه، وقد التقى زعيم الصهيونية حاييم وايزمان خلال الحرب العالمية الثانية مع الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت، وعرض عليه استعداد الحركة الصهيونية لجمع مبلغ 30 مليون جنيه استرليني وتقديمها للملك عبدالعزيز آل سعود مقابل أن يعترف بحق الشعب اليهودي في إسرائيل، وقد أبدى روزفلت تحمساً شديداً للمشروع وأرسل مستشاره لمقابلة الملك عبدالعزيز، ولكن الملك رفض المشروع ووصفه بأنه رشوة يهودية[76].

* بمعنى دفع الخصم للقيام بفعل أو اتخاذ مواقف برضاه بدلاً من إجباره بالقوة المادية المباشرة على ذلك. انظر: د. عدنان البكري، «الوجه الإكراهي للدبلوماسية/ تجربة إسرائيل في مواجهة العرب»، مجلة المستقبل العربي، العدد 53 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، تموز/ يوليو 1993)، ص 20.

أدركت الصهيونية وإسرائيل أن اعتراف المملكة العربية السعودية بالكيان الإسرائيلي يعد حلقة رئيسية في سلسلة الاعترافات المتوخاة صهيونياً وإسرائيلياً من الدول العربية وضمناً دول شبه الجزيرة العربية. وتجيء مرحلة البحث عن السلام في المنطقة بعد عقود من الصراع لتؤكد مجدداً هذا الأمر. ومن بين عدد يصعب حصره من الرؤى والتصريحات، هناك تقدير أورده إلياهو بن اليسار (السفير الإسرائيلي الأسبق في مصر وعضو قيادة حزب الليكود) يصلح للإشارة إلى مكانة المملكة العربية السعودية في الحسابات الإسرائيلية، إذ يقول بن اليسار: «إن المملكة العربية السعودية تمسك المفتاح بيدها، وخاصة بسبب المركزية التي تمنحها في العالم العربي مكانة الحارس للأماكن الإسلامية المقدسة، بالإضافة إلى مكانتها المالية والسياسية. وإذا ما قررت الرياض أنه حان الوقت لكي يضع العالم العربي حداً للحرب ضد إسرائيل ورفع المقاطعة المفروضة عليها، فلن تكون هناك جهة جدية في المنطقة تثور ضدها»[77].

انطلق الإسرائيليون من اقتناعهم بأن الاعتراف العربي بإسرائيل، يخلق دينامية جديدة للتعامل بين الطرفين، ويفتح آفاقاً مهمة لإمكانية تحقيق السلام والتعاون، لهذا ركزت الدبلوماسية الإسرائيلية على مقولات الشراكة والمصالح المتبادلة وعائدية السلام للجميع.

2. أفكار إسرائيلية للسلام الاقتصادي

انطلقت إسرائيل في تصوراتها للسلام مع العرب من توصيف معيَّن للأوضاع في المنطقة. وقدمت جملة من الردود العملية على المشكلات

القائمة أو التخمينية، وكانت لديها رؤية سائدة تقسم منطقة الشرق الأوسط إلى ثلاث مجموعات اقتصادية، هي[78]:

- دول غنية بالأموال وقليلة السكان، مثل المملكة العربية السعودية وليبيا ودولة الكويت وغيرها من دول الخليج العربية الأخرى.
- دول تفتقر إلى الأموال لكنها غنية بالسكان، مثل مصر وبدرجة أقل سوريا والأردن.
- إسرائيل التي ينقطع اقتصادها عن اقتصادات الدول العربية، وتعتمد في تجارتها على دول متطورة بعيدة.

يؤخذ هذا التقسيم كجزء من الخلفية الإسرائيلية بهدف اندماج إسرائيل في المنطقة ولدورها في توظيف الطاقة البشرية والثروات العربية بمشاركة التقنية والإدارة الإسرائيلية، وقد توالى ظهور تصورات السلام الاقتصادي مع العرب، بصورة واسعة نسبياً منذ منتصف الستينيات، وظهرت موجة كبيرة من المشروعات والأفكار في بدايات عملية السلام مع مصر. وكانت الغالبية العظمى من الدراسات الإسرائيلية تتطرق إلى موقع دول الخليج العربية في علاقات السلام الاقتصادي المستقبلية.

ومن أبرز الخطوط الرئيسية في هذه الدراسات[79]: إقامة سوق شرق أوسطية - الاستفادة من موقع إسرائيل في تجارة العبور "الترانزيت" - الجمع بين العلوم والتقنية الإسرائيلية والثروات العربية - تحلية مياه البحر وتعمير الصحارى وتطوير الزراعة والثروة الحيوانية - تخصص إسرائيل بالصناعات المتطورة ودول الخليج العربية بالصناعات البتروكيماوية - تطوير مصادر جديدة للطاقة - التعاون في مجالات السياحة والتعليم

والصحة والمواصلات - تخفيض ميزانيات الدفاع لصالح التنمية الاقتصادية - إقامة صندوق خاص لتمويل المشروعات المختلفة. وحسب التوصيفات التقليدية، كان حلم "المركز المالي" في إطار التقسيم الدولي للعمل يراود الإسرائيليين؛ ففي إطار السوق الشرق أوسطية المشتركة المتصورة، ترنو إسرائيل إلى جعل القدس المحتلة وتل أبيب بديلاً عن بيروت (في السابق) والكويت والبحرين، ثم تعيد بدورها تدوير الأموال العربية لحسابها. وحتى إذا لم تتمكن إسرائيل من ذلك، فإنها بتقديراتها ستكون مركزاً لتعبئة الموارد والقوة العاملة والتقنية والإدارة[80].

لدى التدقيق في بنية العلاقات الاقتصادية التي تربط إسرائيل بدول العالم، يلاحظ أن هناك نموذجين لهذه العلاقات، أحدهما يربط إسرائيل بالدول الصناعية، وفيه تستورد إسرائيل من هذه الدول السلع الصناعية المتطورة، بينما تصدر إليها المواد الخام الأولية أو المصنعة جزئياً. والآخر يربط إسرائيل بدول العالم الثالث، وفيه تستورد إسرائيل من هذه الدول المواد الأولية والجاهزة للتصنيع بينما تصدر إليها السلع المصنعة البسيطة أو المتقدمة[81]. ومن الواضح أن أي علاقات اقتصادية تتطلع إسرائيل إلى إقامتها مع دول شبه الجزيرة العربية، ستريد لها إسرائيل أن تتأطر بالنموذج الثاني، خاصة وأنها تطمح إلى أن تصبح "الولايات المتحدة الصغرى" في هذه المنطقة.

عن جدوى هذه العلاقات، تحدث بوعز عفرون (الأستاذ في جامعة تل أبيب) قائلاً: «إن المبالغ الضخمة التي يدرها النفط العربي، والتي تبحث عن مجالات للاستثمار ستبدأ بالتدفق إلينا، وإن المقاولين ورجال الأعمال

والفنيين الإسرائيليين سيذهبون للعمل في المملكة العربية السعودية والكويت ومصر والسودان والأردن. ومع اختفاء خوف الحرب والتخفيف من الضغط الاقتصادي ستتدفق الاستثمارات اليهودية وغيرها من أوربا والولايات المتحدة الأمريكية وعندها ستبدأ الهجرة الحقيقية إلى إسرائيل»[82].

في حسابات الإسرائيليين للمصالح الناجمة عن عملية السلام، ينظرون إلى الأمر من زاوية مردود هذا السلام على المصلحة الإسرائيلية، فبالإضافة إلى الرغبة في تحقيق الرخاء الإسرائيلي، يرون مثلاً أن التغير الاقتصادي هو شرط مسبق لكل حل سياسي، لأن التطرف الإسلامي العربي هو برأيهم تجسيد للإحباط الناجم عن الفقر والفجوات الكبيرة بينهم وبين الغرب؛ والأمر هنا يخص دول الخليج العربية من ناحية محددة هي - حسب رأي نائب رئيس الكنيست الإسرائيلي سابقاً - «إقامة صندوق دولي بمبلغ 100 مليار دولار نصفه من أموال المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي الأخرى لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في البلاد التي تستوعبهم منذ عام 1948، فضلاً عن تمويل المشروعات الاقتصادية المختلفة»[83]. وهكذا يصبح السلام الاقتصادي "وصفة" موصى بها لمعالجة عوامل التطرف التي تسعى إسرائيل لاجتثاثها على طريقتها، أي بتجاهل تام للأسباب الحقيقية لهذا التطرف.

يشير بعض الإسرائيليين مقابل الدعوات إلى التعاون والاندماج الإسرائيلي مع دول المنطقة، إلى الإشكالات والمحاذير التي قد تنجم عن ذلك، ومنها خطر الذوبان وتحول إسرائيل إلى "دولة شرق أوسطية" وانسحاب إسرائيل من أسواقها التقليدية التي تمكنت من الثبات فيها، وغير

ذلك من الآثار السلبية[84]. ويلاحظ آخرون الصعوبة التي تكتنف إقامة الشراكة في النظام الشرق أوسطي، بسبب كون المنطقة موطن ثقافات وديانات مختلفة، حيث أصبح العداء الإسلامي-اليهودي التقليدي صريحاً، ولا يستطيع المرء أن يتحول مباشرة من العداء إلى المودة التي تتطلبها الشراكة[85]. وأكثر من ذلك، دعا بعض الإسرائيليين - كما في حالة البروفيسور شلومو أفنيري مدير عام وزارة الخارجية سابقاً وأستاذ الفلسفة اليهودية في الجامعة العبرية - إلى إقامة هيكل دولي يعمل على إخراج مصادر النفط من يد الحكام المسيطرين على هذه المصادر في الشرق الأوسط، وتقسيمها وفقاً للحاجات الاقتصادية الإنسانية. والاعتبار - برأيه - هو أن الدول العربية النفطية تعمل على تحويل معظم عوائد النفط لشراء الأسلحة وزيادة قوتها العسكرية[86].

لقد صيغت التصورات الإسرائيلية، على اختلاف مناحيها، في فترة تطبيق المقاطعة العربية لإسرائيل وللجهات التي تتعامل معها، وكان المهتمون الإسرائيليون يناقشون موضوع المقاطعة من زاويتين رئيسيتين مختلفتين:

1. إظهار الخسائر التي ألحقتها المقاطعة بإسرائيل عموماً، أي دون تخصيص لدول شبه الجزيرة العربية وقدرت عام 1993 بنحو 45-48 مليار دولار، بسبب منع تنفيذ صفقات تجارية مع الشركات، ومنع الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل، وزيادة التكلفة عند شركات إسرائيلية خلال محاولتها الالتفاف على المقاطعة[87].

2. إظهار الفوائد التي جنتها إسرائيل جراء المقاطعة العربية الشاملة والتي تمثلت بالتوظيف الأقصى للموارد المتاحة، وإيجاد الموارد البديلة

والاعتماد على الذات في التطوير الزراعي والصناعي وإظهار قدرة على الابتكار، وما كانت إسرائيل لتفعل ذلك لولا المقاطعة العربية[88].

وبالعودة إلى الأفكار والمشروعات الإسرائيلية التي تحدثت عن السلام الاقتصادي، نلاحظ أنها كانت تتطرق - استنتاجاً أو بالنص - إلى إنهاء المقاطعة العربية، باعتبارها أحد عوائق العمل المشترك لإرساء علاقات السلام في المنطقة.

3. الأفكار والمشروعات الإسرائيلية الجديدة

بعد مؤتمر مدريد للسلام (30 تشرين الأول/ أكتوبر - 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991) وخلال إجراء المفاوضات الثنائية والمحادثات متعددة الأطراف، نشرت معلومات عن عشرات التصورات والمشروعات الإسرائيلية التي تتناول السلام والتعاون مع العرب، وفي هذه المرة أيضاً كان هناك تخصيص لدول الخليج العربية في تلك التصورات والمشروعات.

ويعد كتاب **«الشرق الأوسط الجديد»** الذي وضعه رئيس وزراء إسرائيل الأسبق شمعون بيريز أبرز الأطر النظرية التي حددها المسؤولون الإسرائيليون للعلاقة بين العرب وإسرائيل، وفي هذا الكتاب يركز بيريز على الجوانب الاقتصادية أساساً لحل المشكلات، ويرى أن الأموال اللازمة لتطوير الشرق الأوسط الجديد تأتي من عدة مصادر أبرزها: (أ) أموال سيتم جمعها من المنطقة نفسها (من تخفيض تكاليف التسلح، ومساهمة الدول المنتجة للنفط، وفتح الحدود وتطوير السياحة، واستثمارات في التجارة والمواصلات). (ب) مساهمة الشركات الدولية الكبرى. ويضع بيريز عناوين لموضوعات التعاون في المنطقة، منها البنية التحتية للنقل

والمواصلات التي تشمل: طرق السكك الحديدية عبر المملكة العربية السعودية والخليج العربي والطرق السريعة من شمالي أفريقيا إلى الخليج العربي والعراق والطرق البحرية التي تمر خطوطها عبر أماكن في الخليج العربي[89]. وفي هذا وسواه كان بيريز يلخص - عملياً - الأفكار والأطروحات الإسرائيلية للسلام الاقتصادي مع العرب ويعيد طرحها في قوالب يتلازم فيها الاقتصادي مع السياسي، وتطرح فيها مسألة التنمية والتطوير كوسيلة للترغيب والاستدراج إلى بناء الشرق الأوسط الجديد الذي يشمل شبه الجزيرة العربية.

وفي الوسط الأكاديمي والبحثي - مخزن الأفكار والبيانات المفيدة لمتخذي القرارات في إسرائيل - تعددت التصورات والمشروعات الجديدة الخاصة بالتعاون الاقتصادي بين إسرائيل ودول الخليج العربية والدول العربية عموماً*؛ ومن العينات التي ظهرت مبكراً - فور انعقاد مؤتمر مدريد - دراسة للبروفيسور نداف هاليفي (من الجامعة العبرية) يشرح فيها المنظور الإسرائيلي للسلام الاقتصادي. وفي هذه الدراسة يفترض هاليفي أن العلاقات التجارية التي ستنشأ بين إسرائيل والدول العربية ستكون بموجب شروط سياسية تعطي لإسرائيل الشروط نفسها التي تُمنح للدول الأخرى، أي لا معاملة تفضيلية ولا عوائق خاصة رسمية. ويتوقع هاليفي أن تجد إسرائيل أسواقاً في الدول المجاورة بالنسبة إلى سلع يمكن أن تُنقل براً بتكاليف رخيصة، ويقدم هاليفي جدولاً بصادرات إسرائيل ومستوردات

* قيل إنه منذ مؤتمر مدريد، كان المكان الأول في العالم الذي تجمعت فيه معلومات ومقترحات للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط هو "صندوق أرماند هامر" في إسرائيل، باسم رئيس شركة أوكسيدنتال بتروليوم كبرى شركات النفط العالمية وبإشراف البروفيسور حاييم بن شاحر رئيس جامعة تل أبيب سابقاً (المصدر: أورا زرنيتسكي، صحيفة دافار، 30/4/94، ص 20).

دول عربية (بينها المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة) موضحاً أن هذه البلدان تستورد كميات من السلع التي تنتمي إلى الأصناف نفسها التي تعتبر صادرات إسرائيلية رئيسية[90].

على الصعيد الرسمي، اقترح ممثلو إسرائيل عدداً ضخماً من المشروعات خلال المحادثات متعددة الأطراف في المؤتمرات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الثلاثة (في الدار البيضاء 30 تشرين الأول/ أكتوبر ـ 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1994) وعمّان 29 ـ 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1995 والقاهرة 12 ـ 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1996)*. وجرى التطرق في هذه المشروعات جميعها إلى التعاون الاقتصادي مع دول الخليج العربية في مرحلة السلام، وكان الخبراء الإسرائيليون يعلقون أهمية كبيرة على هذا التعاون، معتبرين أن إسرائيل تملك التقنية المتطورة ووسائل البحث والتطوير، ودول الخليج العربية تملك المال وهي تبحث باستمرار عن الفرص التجارية. وبرأيهم، يجب أن تمتنع الحكومات قدر الإمكان عن التدخل المباشر، وأن تعطي المبادرين الفرصة لينفذوا أعمالهم. وقدر الاقتصاديون الإسرائيليون أن المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة استوردت عام 1991 بضائع بنحو 40 مليار دولار، وبلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية في ذلك العام نحو 12 مليار دولار؛ وبالتالي إذا استوردت دول الخليج العربية 10٪ فقط من استهلاكها من إسرائيل فإن هذا سيشكل زيادة بنحو الثلث في الصادرات الإسرائيلية. وحتى لو نجحت إسرائيل في السيطرة على جزء صغير من واردات دول الخليج العربية فإن هذا سيكون إنجازاً عظيماً[91].

* عقد المؤتمر الاقتصادي الرابع في الدوحة بدولة قطر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1997. (المحرر)

بدت دول الخليج العربية في الخرائط الإسرائيلية المرتبطة بالمشروعات المقترحة جزءاً من الكيان الاقتصادي الشرق أوسطي الموحَّد، مع تجاهل واضح لحالة الصراع والعداء، فاخترقت الحدود بالطرق الدولية وخطوط السكك الحديدية وشبكة الكهرباء وأنابيب النفط والغاز وقنوات المياه ومسارات الطيران وأنظمة الاتصالات[92].

وتضمنت الأوراق التي قدمتها إسرائيل إلى مؤتمر الدار البيضاء نحو 150 مشروعاً من القطاع الخاص، بكلفة تبلغ 24 مليار دولار تتوزع من حيث التمويل بين المؤسسات الدولية والأمريكية والأوربية واليابانية والخليجية[93].

وقدمت إسرائيل إلى مؤتمر عمَّان كتاباً بعنوان «**الخيارات التنموية للتعاون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**» تضمن 218 مشروعاً في مختلف المجالات، قدرت كلفتها بنحو 24.7 مليار دولار (منها تسعة مليارات للمياه، ستة مليارات للطاقة، أربعة مليارات للمواصلات، ملياران للسياحة)[94]، ومن المقترحات الواردة في هذه المشروعات، مخرج على البحر الأبيض المتوسط للنفط والغاز من المملكة العربية السعودية والخليج العربي، ورحلات بحرية بين إسرائيل والأردن ومصر والمملكة العربية السعودية وطريق الحج الواصل بين هذه الدول، ومنطقة محمية طبيعية في خليج إيلات تخضع لمراقبة مشتركة للحد من تأثيرات مخلفات ناقلات النفط[95].

وعرضت إسرائيل في مؤتمر القاهرة كتاباً بعنوان «**برنامج للتعاون الإقليمي**» كانت مشروعاته مشابهة لما عرضته في مؤتمر عمَّان، وقد تضمن هذا الكتاب 139 مشروعاً بكلفة إجمالية بلغت 13.5 مليار دولار[96].

وعلى هامش المؤتمر عقدت اتفاقات أولية حول صفقات شراكة وتعاون بين جهات خاصة إسرائيلية وأخرى خليجية[97] .

وضع الجانب الإسرائيلي المملكة العربية السعودية في صدارة قائمة الدول التي يتطلع إلى التعاون معها اقتصادياً . وفي الاستعداد لقيام علاقات سلام مع السعودية ، قال أبراهام تامير (رئيس شعبة التخطيط في الجيش الإسرائيلي سابقاً) : يجب أن تأخذ إسرائيل في الحسبان ليس فقط الإمكانيات الكبيرة لتطوير علاقات اقتصادية ومشروعات مشتركة ، وإنما أيضاً التأثير الكبير لهذه العلاقات في المكانة الاقتصادية لإسرائيل في المنطقة والعالم[98] . ويؤكد دافيد برودت (رئيس شعبة الميزانيات في وزارة المالية عام 1994) أن السوق الأهم للصناعة الإسرائيلية بين الأسواق المستقبلية في المنطقة هي السوق السعودية[99] .

لم يكتف الخطاب الإسرائيلي بعرض الجوانب العملية للمشروعات الاقتصادية ، بل كان يحاول كسر ما يسمى الحاجز النفسي وتقديم الطمأنة وتغيير الأفكار المسبقة حول الطابع الاستعماري "الكولونيالي" لتوجهات إسرائيل في موضوع التعاون مع الدول العربية ، بيد أن إشارات ظهرت في تصريحات بعض الإسرائيليين كانت تبين أن إسرائيل هي وسيلة انتقال المنطقة إلى التقدم ، فمثلاً صرح شمعون بيريز على هامش مؤتمر عمّان الاقتصادي أمام مئات الصحفيين العرب أنه «إذا لم ينضم العرب إلى العربة الاقتصادية الإسرائيلية التي تسير بسرعة كبيرة وجيدة في الأسواق العالمية ، فإنهم سيبقون متخلفين ، وإذا لم يعملوا على حوسبة مدارسهم فسيبقون على هامش الاقتصاد العالمي الذي يقفز إلى الأمام»[100] .

4. نفط الخليج العربي في خطط السلام الإسرائيلية

أعطي نفط الخليج العربي مكانة متميزة* في الخطط الإسرائيلية القديمة والجديدة للسلام الاقتصادي مع العرب، ليس بغرض تلبية احتياجات الاستهلاك الإسرائيلي وحسب، وإنما أيضاً لتصديره عبر الموانئ الإسرائيلية أو لتصنيعه وتصدير منتجاته المصنعة، وبفعل الجاذبية التي يمتلكها نفط الخليج العربي بالنسبة إلى إسرائيل، فقد تحدث الإسرائيليون منذ وقت مبكر عن فكرة الحصول عليه للاستهلاك والتسويق، وعرض أحد أعضاء الكنيست الإسرائيلي في مرحلة صنع السلام مع مصر (1978) إمكانية إنشاء خط يصل المملكة العربية السعودية وأقطار الخليج العربي بالبحر الأبيض المتوسط[101]. وعادت هذه الفكرة إلى الظهور في المحادثات متعددة الأطراف عام 1994، وتقوم العملية - حسب تصريح موشي شاحل وزير الطاقة الإسرائيلي - على الاستفادة من مزية إسرائيل كجسر يصل بين قارتين وكونها الدولة الوحيدة التي لها ميناء على البحر الأحمر وميناء على البحر المتوسط. وبتقديراته أن نقل النفط عبر إسرائيل سيوفر

* مبعث اهتمام إسرائيل بنفط الخليج العربي، أنها تستورد نحو 98٪ من استهلاكها من النفط. وتزداد قيمة هذا الاستهلاك سنوياً، حتى بلغت عام 1994 نحو 10 ملايين طن، 40٪ منها من مصر و10٪ من حقول النفط النرويجية و50٪ بواسطة وكلاء أوروبيين في سوق النفط (المصدر: غابي بارون، يديعوت أحرونوت 25/ 1/ 94، ص 5). وهناك تقديرات إسرائيلية تفيد أن حجم استهلاك إسرائيل من الغاز 2 ـ 2.5 مليار م^3 وسيصل عام 2000 إلى نحو 3 مليارات م^3 (ياعل كرمي، ملحق معاريف، 2/ 11/ 95، ص 5). وقد تحول مرفق الوقود في إسرائيل إلى متغير ماكرو اقتصادي ذي أهمية كبرى منذ أواسط السبعينيات، حيث أصبحت نسبة مستوردات الوقود تشكل نحو 15.28٪ من إجمالي المستوردات الإسرائيلية، ثم قفزت النسبة إلى 26.47٪ عام 1980. وأمام التوسع في مستوردات البضائع والتقنية أخذت النسبة تنخفض منذ ذلك الحين حتى بلغت النسبة في التسعينيات بين 10 ـ 12٪ من أصل نحو 15.3 مليار دولار. احتسبت النسبة استناداً إلى:

Statistical Abstract of Israel, Central Bureau of Statistics, vol. 28, 1977, 201; vol. 32/1981, 221; vol. 42, 1991, 251.

على دول الخليج العربية نحو 250 مليون دولار سنوياً، وسيسهم ذلك في انخفاض أسعار النفط عالمياً[102].

ومن بين التصورات البحثية الفنية حول موضوع نقل نفط الخليج العربي عبر إسرائيل، يبرز مشروع البروفيسور جدعون فيشلزون الاقتصادي الإسرائيلي المعروف الذي يعرض خيارات لإنشاء خمسة خطوط نفط جديدة تربط بين إسرائيل والأردن ودول الخليج العربية، وهذه الخطوط هي[103]:

أ. خط ينبع ـ العقبة (بطول 950 كم) متفرع من خط رأس تنورة ـ العقبة.

ب. خط رأس تنورة العقبة (بطول 1550كم).

ج. خط من جنوب الكويت ـ العقبة (بطول 1300 كم).

د. خط يربط أنبوب شركة نفط العراق بخط الكويت ـ العقبة، داخل الكويت أو بجوارها (170 أو 270 كم).

هـ. خط (بطول 1700 كم) بتمديد خط التابلاين إلى حيفا، من الخليج العربي ـ السعودية ـ الأردن بمحاذاة الخط الأصلي لأنبوب شركة نفط العراق.

وباستثناء الخيار الأخير، يتم نقل النفط في الخطوط المقترحة من خليج العقبة/ إيلات عبر خط إيلات ـ عسقلان على البحر المتوسط. ويطرح فيشلزون إمكانية إشراك الكيان الفلسطيني في العملية عبر إنشاء ميناء في غزة يستخدم لهذا الغرض أو لغرض نفطي تجاري مشترك. ويشير فيشلزون إلى أن تنفيذ هذا الخيار يتطلب شق طريق بري يمتد من الكويت أو

من ميناء سعودي على الخليج العربي إلى العقبة فالبحر المتوسط . وبهذا يدمج فيشلزون عملية نقل النفط مع مشروع الطرق والمواصلات التي تربط بين إسرائيل ودول الخليج العربية .

وتحدثت المشروعات الإسرائيلية المقدمة إلى مؤتمر الدار البيضاء الاقتصادي عن إمكانية نقل نفط الخليج العربي إلى مواني إسرائيل بدل المرور بقناة السويس[104] .

وذكر وزير المالية الإسرائيلي أبراهام شوحط أن أحد مجالات التعاون مع دول الخليج العربية هو نقل النفط عبر الأنبوب الإسرائيلي الذي يستطيع نقل نحو 40 مليون طن سنوياً بينما لا يمر فيه حالياً أكثر من خمسة ملايين طن[105] ، كما عرضت الأوراق الإسرائيلية المقدمة إلى مؤتمر عمّان الاقتصادي الموضوع ذاته ، وحددت خطين رئيسيين لهذا الغرض ، أحدهما مد خط التابلاين إلى حيفا عبر إربد في الأردن وإجراء بعض الإصلاحات ورفع السعة إلى 25 مليون طن سنوياً ، والآخر مد خط من السعودية إلى إيلات ومنها إلى الخط الإسرائيلي[106] . ووردت الفكرة ذاتها في البرنامج الإسرائيلي المقدم إلى مؤتمر القاهرة[107] . المهم في الأمر ، أن النقاط الرئيسية الكامنة خلف فكرة نقل نفط الخليج العربي عبر إسرائيل ، تتلخص بدمج إسرائيل عضوياً في المنطقة ، وتحقيق مكاسب مالية ضخمة لإسرائيل في حين ستخسر قناة السويس إيراداتها من مرور ناقلات نفط الخليج العربي ، وربما تتأثر آلية نقل النفط وشبكة توزيعه عالمياً ، في ضوء المستجدات المترتبة على تنفيذ الأفكار الإسرائيلية .

5. تجربة الخطوات الأولى في علاقات السلام*

بذلت إسرائيل جهوداً كبيرة لتأسيس علاقات سلام مع دول شبه الجزيرة العربية، وبفعل عوامل متداخلة، أقيمت بين إسرائيل وبعض دول الخليج العربية جسور اتصال وتفاهم، فأخذت ملامح الشرق الأوسط الجديد تظهر تدريجياً، وكانت مادة التداول الأولى في الوضع المستجد هي كيفية تنفيذ التعاون الاقتصادي وتوظيفه في مسيرة السلام ثنائياً وجماعياً.

أعطيت الفرصة كاملة تقريباً لاختبار إمكانية الانتقال إلى علاقات السلام، وتمخضت هذه التجربة عن معطيات أولية عملية وسياسية ومعرفية، وقد لعبت المؤتمرات الاقتصادية دور الشبكة المتشعبة لصنع السلام بعد مؤتمر مدريد. وبتعبيرات الباحث الإسرائيلي المعروف ميرون بنفنيستي، لم يقف أي شيء في طريق نبوءة الشرق الأوسط الجديد، وتطوعت إسرائيل - التي يبلغ دخل الفرد فيها ضعفي دخل الفرد في المملكة العربية السعودية و25 ضعف دخل الفرد في مصر - لقيادة تحقيق هذه النبوءة، لأنها كما هو واضح ستكون المستفيدة الأساسية منها[108]. وكانت الموضوعات التي تضمنتها التجربة الأولى محط اهتمام إسرائيلي متعدد المصادر.

أ. إلغاء المقاطعة جزئياً

من الخطوات الأولى التي عبَّرت عن انسجام دول الخليج العربية مع المسيرة السلمية، رفعها المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة في أواخر

* تم توثيق هذا البند من معلومات وردت في تقارير ومقالات نشرت في الصحف الإسرائيلية أساساً، بسبب الافتقار إلى المؤلفات المتخصصة حول ذلك. مع الاعتذار والأمل بألا يُؤاخذ المؤلف في هذا.

أيلول/ سبتمبر 1994 . ويومها انقسمت الآراء الإسرائيلية حول هذه الخطوة إلى شريحتين:

الأولى، أبرزت النتائج المهمة على المدى الطويل بالنسبة إلى الاقتصاد الإسرائيلي، جراء إلغاء المقاطعة، ومنها: دخول الشركات الدولية إلى العمل في إسرائيل، وانفتاح السوق الإسلامية غير العربية أمام الاقتصاد الإسرائيلي، وغياب الاعتبارات السياسية في المفاوضات بين الشركات الإسرائيلية والأجنبية، وتعامل البنوك والاستثمارات الأوربية والأمريكية والآسيوية بصورة مباشرة مع إسرائيل وفتح فروع للمصارف فيها، وبحث شركات النفط الكبرى عن مجالات للعمل في إسرائيل، وتجنيد الشركات الإسرائيلية رؤوس أموال من الخارج عن طريق سندات الدين[109].

الثانية، قللت من أهمية الخطوة الخليجية، وأشارت إلى أنه حتى عندما تُلغى المقاطعة بشكل كامل يجب عدم توقع زيادة حقيقية في حجم التصدير الإسرائيلي للدول العربية، ويذكر المنتمون إلى هذه الشريحة أنه منذ منتصف الثمانينيات طرأ انخفاض على أسعار النفط وأخذت دول الخليج العربية تواجه صعوبات اقتصادية قاسية، وأصبحت بعض هذه الدول بعد حرب الخليج الثانية تعاني مشكلات اقتصادية ومالية كبيرة. وبرأي البروفيسور إلياهو كنوفسكي (الخبير باقتصادات الشرق الأوسط في معهد شيلواح بجامعة تل أبيب) أن المزايا التي يحصل عليها التصدير الإسرائيلي والاستثمارات الأجنبية في إسرائيل بسبب إلغاء المقاطعة هي مزايا هامشية، وأن على إسرائيل ألا تدفع الثمن السياسي لصالح الخطوات التي تقوم بها الدول العربية والتي تناسب مصالح هذه الدول بشكل كبير[110].

ساهم إلغاء المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة في دخول سلع إسرائيلية إلى دول الخليج العربية، تحت "أسماء مصدر" متنوعة. وحسب تصريح وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني (أوائل عام 1996) بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية عن طريق قبرص إلى دول الخليج العربية ملياري دولار سنوياً. وكانت عملية الاستجابة الخليجية للتوجه السلمي الإسرائيلي الجديد تقتضي – كما ورد في التصريح ذاته – ضرورة إعداد أبناء الخليج العربي لمواجهة اقتصادية وثقافية مع إسرائيل، وبصورة تمزج اليهود تماماً في العالم العربي[111].

ب. صفقة الغاز والعلاقات مع دولة قطر

نشرت معلومات متفرقة حول اعتزام دولة قطر بيع الغاز الطبيعي إلى إسرائيل، ونقل الغاز بصهاريج ضخمة (سفن خاصة) إلى ميناء إيلات، ثم تسييله من هناك بأنابيب إلى ميناء أسدود الإسرائيلي على البحر المتوسط، ومنه بواسطة ناقلات إلى دولة ثالثة[112].

وقدرت قيمة الغاز الذي ستشتريه إسرائيل من قطر بنحو ثلاثة مليارات دولار، اعتباراً من عام 2000 ولمدة عشرين عاماً، بمعدل 2ـ3 مليارات متر مكعب من الغاز سنوياً[113]. وحسب تصريح مدير شركة إنرون الأمريكية التي تشترك في إدارة حقل القبة الشمالية للغاز في دولة قطر والتي عقدت اتفاق النوايا مع وزارة الطاقة الإسرائيلية (خلال مؤتمر عمّان الاقتصادي) تقدر تكاليف مشروع نقل الغاز القطري إلى إسرائيل بنحو خمسة مليارات دولار وأنه لن يكتمل قبل عام 2010[114].

وحول مصير الصفقة، ذكرت معلومات إسرائيلية أن وزارة الطاقة الإسرائيلية تراجعت عنها واعتبرت الاتفاق مع الشركة الأمريكية غير ساري المفعول، لأن المشروع القطري أكثر تكلفة من المشروعات الأخرى المتعلقة بتزويد إسرائيل بالغاز من روسيا ومصر[115].

وبشأن العلاقات الإسرائيلية ـ القطرية في المجالات الأخرى، أسفرت الاتصالات بين الطرفين عن عدة وقائع، أبرزها:

- اشتراك وفد إسرائيلي في مؤتمر مراقبة التسلح المنبثق عن المحادثات متعددة الأطراف في الدوحة (3 أيار/ مايو 1994) الذي اتفق فيه على تأسيس مركز مقره الدوحة يُعنى بإدارة حل النزاعات في الشرق الأوسط[116].
- زيارة وفد إسرائيلي من وزارتي الخارجية والزراعة إلى دولة قطر (الأسبوع الأخير من عام 1995) والاتفاق على التعاون الزراعي بمشاركة اختصاصيين من البلدين في أربعة مجالات قطرية، هي: تحسين غراس الأشجار ـ تحسين نوعية المياه ـ دفع الزراعة الصحراوية وتوجيهها ـ تطوير تربية المواشي[117].
- زيارة رئيس الحكومة الإسرائيلية شمعون بيريز إلى قطر (أول نيسان/ إبريل 1996)، والاتفاق على فتح مكاتب التمثيل الاقتصادي في البلدين، ثم فتح مكتب المصالح الإسرائيلية في الدوحة[118].

ج. العلاقات مع سلطنة عُمان

مرَّ مسار الاتصالات الإسرائيلية ـ العُمانية بعدة محطات، أبرزها:

- قيام عدد من الخبراء الإسرائيليين بزيارة مسقط في نيسان/ إبريل 1994 لدفع المشروعات المشتركة[119].
- زيارة إسحاق رابين رئيس الحكومة الإسرائيلية للسلطنة في 26 كانون الأول/ ديسمبر 1994 وخلفه شمعون بيريز في أول نيسان/ إبريل 1996.
- اشتراك وفد إسرائيلي في مؤتمر لجنة شؤون المياه في إطار المحادثات متعددة الأطراف في 17 نيسان/ إبريل 1994.
- تبادل تمثيل المصالح بين البلدين، حيث تم تعيين محسن خميس البلوشي ممثلاً للمصالح العُمانية في تل أبيب، وعين عوديد بن حاييم ممثلاً لإسرائيل في مسقط[120]. كما تم عقد بعض الاتفاقيات بين مؤسسات من الجانبين.

ووفقاً لرواية الإسرائيليين، أرادت سلطنة عُمان التعاون مع إسرائيل في عدة ميادين أهمها: إقامة صناعات جديدة وتطوير الزراعة والسياحة ووقف ظاهرة التصحر، وبناء شبكة تسويق عُمانية بديلة للشبكة الحالية، وتحلية مياه البحر عبر تخفيض كلفة المتر المكعب الواحد من المياه المحلاة من دولارين إلى دولار واحد حسب الطريقة التي طورها معهد التخنيون للهندسة التطبيقية في حيفا[121].

د. العلاقات مع دولة البحرين

أقيمت علاقات إسرائيلية-بحرينية متعددة الوجوه، شهدت مثلاً ما يلي:

- زيارة أول وفد إسرائيلي برئاسة يوسي جال نائب وزير الخارجية إلى البحرين أوائل تشرين الأول/ أكتوبر 1994[122].

- اشتراك وفد إسرائيلي في مؤتمر لجنة حماية البيئة في إطار المحادثات متعددة الأطراف في المنامة (24 تشرين الأول/ أكتوبر 1994)، وزيارة دوري جولد المستشار السياسي لرئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك نتنياهو إلى البحرين[123].
- مشاركة إسرائيل في مؤتمر الرابطة الدولية للمطارات المنعقد في المنامة في أواسط تشرين الثاني/ نوفمبر 1996[124].

هـ. علاقات أخرى

وفتحت دول خليجية أخرى باب الاتصالات الثنائية مع إسرائيل، وقام سياح إسرائيليون بزيارتها في صيف 1994. وتم التعاقد مباشرة على شراء بعض السلع الإسرائيلية والتقاء مندوبي شركات خليجية مع مندوبي شركات إسرائيلية تعمل في ميادين متنوعة (كيماويات ـ ألبسة ـ مواد تجميل ـ مكيفات ـ أغذية . . .) لاستطلاع إمكانيات التصدير إلى بعض دول الخليج العربية[125].

و. توقف التجربة رسمياً

استمرت تجربة الاتصالات والعلاقات المعلنة بين إسرائيل وبعض دول الخليج العربية قرابة ثلاث سنوات، وبعد ذلك ترتب على السياسة المتطرفة التي انتهجتها حكومة نتنياهو - فلسطينياً وعربياً - دفع العلاقات مع هذه الدول إلى التباطؤ في النصف الثاني من عام 1996، فألغت دولة قطر افتتاح مكتب شؤون مصالحها في تل أبيب[126]. وأعلنت سلطنة عُمان تجميد علاقاتها مع إسرائيل[127]. وشمل تجميد الاتصالات الرسمية مع إسرائيل دولاً خليجية أخرى.

وبعد صدور قرار مجلس جامعة الدول العربية (في دورته 107) على مستوى وزراء الخارجية في 13 آذار/ مارس 1997 والقاضي بإيقاف خطوات التطبيع التي جرت في إطار عملية السلام مع إسرائيل، وإغلاق المكاتب والبعثات، حتى تنصاع إلى مرجعية مدريد ومبدأ "الأرض مقابل السلام"، وتنفيذ الاتفاقيات والتعهدات التي توصلت إليها مع الأطراف المعنية، وتعليق وتجميد المحادثات متعددة الأطراف[128] التزمت الدول الخليجية بالقرار المذكور، وتوقفت بذلك تجربة الخطوات الأولى للاتصالات والتفاهم والتعاون بين إسرائيل وعدة دول في الخليج*. وقد أثار هذا الأمر استياء أحزاب المعارضة الإسرائيلية، وألقت باللوم على النهج اليميني المتطرف لحكومة نتنياهو في وأد المولود السلمي.

ز. مسألة العلاقات مع اليمن

لم تتمكن إسرائيل من إقامة علاقات مع اليمن، ويبدو من تقارير نشرت في إسرائيل أن عدة إسرائيليين قاموا بزيارة اليمن بجوازات سفر مزدوجة (ومن هؤلاء أدلاء سياحيون من شركة نثوت هكيكار الجغرافية لمعرفة الآثار السياحية في اليمن)[129]، وذكرت هذه التقارير أن عدة لقاءات سرية جرت بين مسؤولين إسرائيليين ويمنيين، لكن اليمن نفت

---

* استؤنفت العلاقات الإسرائيلية مع بعض دول الخليج العربية وخاصة مع دولة قطر وسلطنة عُمان، بعد مجيء حكومة إسرائيلية جديدة برئاسة إيهود باراك، ولكن هذه العلاقات بقيت أسيرة تعثر عملية السلام على مختلف المسارات التفاوضية، هذا ما صرح به وزير خارجية قطر في المؤتمر الصحفي مع وزير الدفاع الأمريكي وليام كوهين في الدوحة في 5 نيسان/ إبريل 2000. وكذلك فعلت سلطنة عمان عندما أجّلت اجتماعاً عربياً ـ إسرائيلياً بشأن الموارد المائية كان من المقرر استضافته في الأسبوع الثاني من نيسان/ إبريل 2000، وما زالت السلطنة على استعداد لاستضافة هذا الاجتماع في الوقت المناسب وربط ذلك بتحقيق شيء ملموس في عملية السلام، لتسير في الاتجاه الصحيح. انظر: صحيفة **الخليج** الإماراتية، (6 نيسان/ إبريل 2000)، العدد 7627.

حدوث ذلك بصورة قاطعة. ومما قيل في تلك التقارير إن رئيس الحكومة الإسرائيلية شمعون بيريز اجتمع مع الرئيس اليمني علي عبدالله صالح على هامش تشييع الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتيران في كانون الثاني/ يناير 1996[130]، والتقى أيضاً وزير الخارجية اليمني عبدالكريم الإرياني على هامش قمة شرم الشيخ في آذار/ مارس 1996[131]. وتحدث دافيد ليفي وزير الخارجية الإسرائيلي عن اجتماع ضم الإرياني وإيتان بنتسور (مدير عام وزارة الخارجية) في إحدى الدول الأوربية الغربية في شباط/ فبراير 1997، وذكر تقرير صحفي إسرائيلي أنه تم الاتفاق في هذا الاجتماع على فتح مكاتب تمثيل متبادلة بين البلدين والسماح للشركات الإسرائيلية باستثمار رؤوس أموالها في اليمن والتعاون في مجال الزراعة، وقيام اليهود الإسرائيليين من أصل يمني بزيارة اليمن*[132].

بالإضافة إلى الاعتبارات ذات المحتوى الاقتصادي التي تخضع لها رغبة إسرائيل بإقامة علاقات سلام مع اليمن «ومنها تحلية مياه البحر وإقامة مصانع نسيج واستغلال الأيدي العاملة الرخيصة»[133]. وهناك أسباب استراتيجية مهمة تتعلق بمكانة اليمن وموقعه عند مضيق باب المندب كمنفذ بحري مهم جداً لخطوط الملاحة والتجارة الإسرائيلية مع العديد من الدول الأفريقية والآسيوية.

* طرأ تطور على العلاقات اليمنية ـ الإسرائيلية عندما منحت اليمن تأشيرات دخول ليهود إسرائيليين من أصل يمني إلى اليمن، وقد وصل وفد إسرائيلي من 16 شخصاً من أصحاب الوكالات السياحية إلى اليمن في 6 نيسان/ إبريل 2000 من أجل ترتيب رحلات وزيارات من إسرائيل إلى اليمن، وقد دافع الرئيس اليمني علي عبدالله صالح عن ذلك وقال إن منح التأشيرات قد تم تمشياً مع مبادئ حقوق الإنسان، وأنه رفض طلباً من الرئيس الأمريكي بيل كليتتون بتطبيع العلاقات مع إسرائيل، وقال إن السلام وتطبيع العلاقات لن يأتيا إلا من خلال السلام الشامل والعادل والكامل في المنطقة، وكان اليمن قد رفض طلباً بالسماح لطائرات العال الإسرائيلية بالعبور فوق اليمن. انظر صحيفة الخليج الإماراتية، العدد 7627، (6 نيسان/ إبريل 2000).

ح. الصور النمطية الإسرائيلية

لوحظ أن الكتابات الإسرائيلية التي وثَّقت وقائع تجربة الخطوات الأولى لعلاقات السلام أشارت بشكل عابر إلى تغير الصور النمطية والأفكار المسبقة لدى الإسرائيليين حول العرب في الخليج.

فمثلاً تستهوي مسألة النظافة والمظاهر الحضارية اثنين من الكتّاب الإسرائيليين زارا سلطنة عُمان، فيقول الأول: «الأمر الأكثر بروزاً في شوارع مدينة مسقط تحديداً وسلطنة عُمان عموماً النظافة المثيرة للدهشة والولع العُماني بها... إنك لا تجد علبة كولا في أي مكان على جانبي الطريق أو قطعة ورق أو كتابة على الحائط»[134]. ويقول الآخر: «إن مدينة مسقط جميلة جداً، يُخيل للإنسان أنه يعيش في لوحة... شوارعها نظيفة تماماً وأقرب إلى النظافة المعروفة في سويسرا»[135].

ويعبِّر الكاتب الإسرائيلي الشهير زئيف شيف عن تغيُّر الصور النمطية لدى زيارة إحدى دول الخليج العربية، قائلاً: «إن كثيرين من الإسرائيليين يلهون بفكرة مسلية، هي أنهم عندما يصلون إلى دول الخليج العربية فسوف يجدون بانتظارهم عند سلم الطائرة بدوياً يمتطي جملاً؛ لكن على العكس من ذلك، يمكن من خلال هذه الزيارة أن يجدوا صوراً مغايرة بشأن جيراننا العرب»[136].

ومما يُذكر هنا أن الصور النمطية السلبية عن العرب متجذرة في الشخصية اليهودية ـ الإسرائيلية الصهيونية، وأن تغيُّر هذه الصور، ولو جزئياً مرهون بالمدى الذي تصل إليه عمليات الاتصالات والتفاعلات الاجتماعية والسياسية التي تخفض منسوب الاحتقان والعداء، ومرهون كذلك بمدى الإدراك الإسرائيلي للمستوى الحضاري الذي بلغه العرب.

استخلاصات

أدخلت إسرائيل على توجهاتها الاستراتيجية التقليدية بخصوص شبه الجزيرة العربية تعديلات عدة، تتمحور حول تأسيس علاقات سلام مع هذه الدول، ونشطت التصورات الإسرائيلية للسلام الاقتصادي التي شملت دول الخليج العربية، وحصلت إسرائيل في المجال التنفيذي لتلك التعديلات على اعتراف ضمني كمقدمة لاعتراف رسمي لدى اكتمال الظروف، وتمكنت من إقامة علاقات مع بعض الدول الخليجية إلا أنها ظلت في مراحلها الأولية. بيد أن تجربة العلاقات هذه توقفت رداً على السياسة اليمينية المتطرفة التي انتهجتها حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق نتنياهو.

وغني عن البيان أن أي استئناف لعلاقات السلام بين إسرائيل ودول الخليج العربية، سيدفع الإسرائيليين إلى إعادة فتح ملفات السلام الاقتصادي مع هذه الدول، بعد إغلاق تسببت به التطورات السياسية.

خاتمة البحث

تنتمي استراتيجية الصهيونية وإسرائيل إزاء شبه الجزيرة العربية إلى التحديات التي تواجه الأمن الإقليمي لهذه المنطقة والأمن القومي العربي إجمالاً، ومن المسلم به أن محتوى تلك الاستراتيجية ينبغي أن يظل موجوداً في الحسابات العربية، ليس فقط من قبيل المراقبة، وإنما لأمر أهم يخص اتخاذ المواقف وإيجاد الردود المناسبة.

طبقاً للتحديد التقليدي، كان التناقض العدائي السمة الأولى للحالة القائمة بين إسرائيل ودول شبه الجزيرة العربية. وانعكس هذا التناقض على صور شتى بفعل استمرار الصهيونية وإسرائيل، بانتهاج السياسات التي تدفع العرب للبقاء في الجانب الآخر من العداء.

وحين أتيحت فرصة لإضافة متغير جديد إلى الأوضاع القائمة في المنطقة العربية، تدفقت رياح التغيير عبر النوافذ الخليجية بشكل متزامن مع ما حدث على الجبهتين الفلسطينية والعربية، اعتقاداً من الأطراف المعنية بحلول موعد الخروج من حلقة الصراع المفرغة.

وباعتماد الثوابت الاستراتيجية لمعظم دول شبه الجزيرة العربية، وبملاحظة المفاهيم والمقولات التي يتضمنها الخطاب السياسي والإعلامي لهذه الدول جميعها، تبدو مسألة آفاق عملية السلام والتعاون مع دول المنطقة رهينة بالمتغير الإسرائيلي أكثر من ارتهانها بمتغيرات أخرى. ذلك أن حكومة نتنياهو كانت المسبب لتجميد المفاوضات العربية-الإسرائيلية، الثنائية ومتعددة الأطراف.

لقد كان للعدول الإسرائيلي عن الاستجابة لمتطلبات السلام، وتراجع حكومة نتنياهو عن الالتزامات السابقة في عهدي رابين وبيريز، معنى واضح بخصوص إمكانيات السلام مع بعض دول شبه الجزيرة العربية، هو أن هذه الحكومة تضحي بكل ما تم إحرازه مع هذه الدول، بفعل انتهاج سياسة يمينية متطرفة ترفض الدول العربية التجاوب معها. وهكذا فإن الآفاق والتوقعات المستقبلية لتجربة السلام ولسياسة إسرائيل إزاء شبه الجزيرة العربية ستظل على خط الحالة الحالية مالم تتراجع إسرائيل عن مواقفها المتصلبة.

حين توضع المستجدات جميعها إلى جانب المعطيات القديمة المتراكمة، تتبلور على الفور خاصة الندية التي ظلت لصيقة بمسار العلاقات العربية - الإسرائيلية. وبمنظور قومي، ليس ثمة بديل آخر على هذا المسار سوى الارتقاء بأشكال العمل العربي، وتحصين الذات العربية في مواجهة الأخطار التي تتهدد حاضر الأمة ومستقبلها، وضمناً التأثيرات السلبية لهجمة السلام الإسرائيلية.

الهوامش

1. انظر:

Encyclopedia Judaica, vol. 3, (Jerusalem: Keter Publishing House, Jerusalem, 1974), 232-236.

2. منشيه هرئيل، مفراتس إيلات وتسفونوتاف: **خليج إيلات وخفاياه** (تل أبيب: عام عوفيد، 1970)، ص 14 (بالعبرية).

3. مجموعة من المؤلفين، **قاموس الكتاب المقدس** (القاهرة: دار الثقافة بالاتفاق مع رابطة الإنجيليين بالشرق الأوسط، 1995)، الطبعة 10، ص 650، 194، 370 على الترتيب.

4. انظر:

Aharon Cohen, *Israel and Arab World* (Boston: Beacon Press, 1976), 74.

5. خالد القشطيني، «الجذور الأيديولوجية للعنصرية الصهيونية»، بحث في: الصهيونية والعنصرية، المجلد الأول (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1977)، ص 25.

6. دافيد كاما، هسيخسوخ لاما فيعد متاي: **الصراع لماذا؟ وإلى متى؟** (القدس: شيكوف حيفرا لهيوتساه ليئور، 1975)، ص 21، 22 (ترجمة خاصة عن العبرية).

7. أنيس صايغ (إشراف)، **يوميات هرتزل**، ترجمة هلدا شعبان صايغ (بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف، 1968)، ص 113.

8. مجموعة من الباحثين، **الصهيونية بين النظرية والتطبيق**، ترجمة هاشم حمادي (دمشق: منشورات الطلائع، 1974)، ص 88.

9. غريغوري بوندا ريفسكي، **الخليج العربي** (موسكو: دار التقدم، 1981)، ص 134.

10 . وردت الخريطة في العديد من المصادر، منها:

أ. انظر:

M. Tarjouman, *Zionism and Peace* (Damascus: Center for Palestinian Studies, 1968), 17.

ب. صالح مسعود أبويصير، **جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن** (بيروت: دار الفتح، 1968)، ص 521.

ج. محمد شيت خطاب، **العسكرية الإسرائيلية**، (بيروت: دار الطليعة، 1968)، ص 408.

د. عبدالله عبدالمحسن السلطان، **البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984)، ص 244.

11 . أمين عبدالله محمود، مشروعات الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، سلسلة **عالم المعرفة** 74 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1984)، ص 234، 235، 236. وكذلك خيرية قاسمية، **النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه 1908-1918** (بيروت: مركز الأبحاث، م. ت. ف، 1973)، ص 301، 302.

12 . حبيب قهوجي (إشراف)، **استراتيجية الصهيونية وإسرائيل تجاه المنطقة العربية والحزام المحيط بها** (دمشق: مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، 1982)، ص 107.

13 . وردت الخريطة في العديد من المصادر منها:

أ. **ملف وثائق فلسطين**، الجزء الأول (القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، 1969)، ص 151 تحت عنوان:

The Israel of T. Herzel (1904) and Rabbi Y. Fichman (1947).

ب. مجموعة من الباحثين، **العسكرية الصهيونية**، المجلد الأول (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1972)، ص 33.

ج. عبدالمالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، سلسلة **عالم المعرفة** 71 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1983)، ص 148.

14. محمود شيت خطاب، **العسكرية الإسرائيلية**، مرجع سابق، ص 57، 58.

15. محمد نمر الخطيب، **حقيقة اليهود والمطامع الصهيونية** (بيروت: دار مكتبة الحياة، 1969)، ص 91.

16. ر. ك. كارانجيا، **خنجر إسرائيل** (دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، 1967)، ص 59، 60، 61. (وهناك عدة طبعات لهذا الكتاب مختلفة الأمكنة والتواريخ).

17. حبيب قهوجي (إشراف)، **مسيرة السادات الاستسلامية** (دمشق: مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، 1978)، ص 28.

18. عبدالكريم أبوالنصر، «تفويض أمريكي لإسرائيل بالتدخل في حرب الخليج»، مجلة **المستقبل** السنة 8، العدد 372 (باريس)، (1984/4/7)، ص 31.

19. سمير كنعاني، «النفط شريان الحياة في إسرائيل»، مجلة **شؤون فلسطينية**، العدد 32 (بيروت: مركز الأبحاث، م. ت. ف، 1974)، ص 98.

20. انظر:

Richard Bardenstein, "Energy Saving: The Proteus Way," *The Israel Economist*, vol. 37, (February 1981), 15.

21. منشور في صحيفة **يديعوت أحرونوت** (5/ 6/ 1981)، ص 26.

22. حبيب قهوجي (إشراف)، **استراتيجية الصهيونية وإسرائيل**، مرجع سابق، ص 110.

23. أريئيل شارون، «الخطاب الذي لم يلق»، نشرة م. د. ف، السنة 12، العدد 1 (1982)، ص 27 (عن **معاريف** 18/ 12/ 1981).

24. عموس كينان، «في أعماق رأس شارون»، **يديعوت أحرونوت** (24/ 10/ 1982).

25. عوديد ينون، «استراتيجية لإسرائيل في الثمانينيات»، مجلة **كيفونيم** (اتجاهات)، خاصة بالشؤون اليهودية والصهيونية بالعبرية، العدد 14 (القدس: الدائرة

الإعلامية في المنظمة الصهيونية العالمية، شباط/ فبراير 1982)، ص 49ـ61.
والمقال ذاته نشر مترجماً في مجلة **الثقافة العالمية الكويتية** (7/ 11/ 1982).

26. خريطة منقولة عن قطعة نقد معدنية إسرائيلية فئة 10 أغورات، إصدار عام 1986.

27. نظير مجلي، «سر العلاقات الإسرائيلية ـ اليمنية»، صحيفة **الاتحاد**، حيفا، العدد 264/ 53، (26/ 3/ 1997)، ص 12.

28. تهاني هلسا، دافيد بن جوريون، سلسلة **دراسات فلسطينية**، 44 (بيروت: مركز الأبحاث م. ت. ف، 1968)، ص 122.

29. انظر:
Abba Eban, "Reality and Vision in the Middle East," *Foreign Affairs*, vol. 43, no. 4 (June 1965), 626.

30. أنيس صايغ، «ميزان القوى العسكرية بين الدول العربية وإسرائيل»، سلسلة **دراسات فلسطينية**، 12 (بيروت: مركز الأبحاث، م. ت. ف، 1968)، ص 73.

31. أمين هويدي، **أحاديث في الأمن العربي** (بيروت: دار الوحدة، 1980)، ص 55، 56.

32. عبدالله عبدالمحسن السلطان، **البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي**، مرجع سابق، ص 183.

33. محمد نمر الخطيب، **حقيقة اليهود والمطامع الصهيونية**، مرجع سابق، ص 99، 100.

34. انظر:
Abba Eban, *Voice of Israel* (New York: Horizon Press, 1957), 295.

35. حبيب قهوجي (إشراف)، **استراتيجية الصهيونية وإسرائيل**، مرجع سابق، ص 160، عن الأهرام القاهرية (13/ 3/ 1973).

36. انظر:
David Ben Gurion, *Israel Years of Challenge* (New York: Holt Rinehart and Winston, 1963), 5.

37. علي الشبيبي، «الصهيونية والبحر الأحمر وأفريقيا»، مجلة **فكر** اللبنانية، السنة 14، العدد 21ـ22 (1978)، ص 57.

38. نجيب صالح، **العصر الإسرائيلي من قناة السويس إلى باب المندب** (بيروت: دار اقرأ، 1983)، ص 156.

39. حلمي عبدالكريم الزعبي، **أخطار التغلغل الصهيوني في أفريقيا** (الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع بالاشتراك مع المؤسسة الجامعية للدراسات، 1985)، ص 214.

40. لمياء فوزي الكيالي، «الأمن العربي والصراع الدولي في البحر الأحمر»، مجلة **دراسات عربية**، السنة 22، العدد 6 (1986)، ص 35.

41. حبيب قهوجي (إشراف)، **استراتيجية الصهيونية وإسرائيل**، مرجع سابق، ص 159.

42. أمين هويدي، **أحاديث في الأمن العربي**، مرجع سابق، ص 38.

43. حبيب قهوجي (إشراف)، **استراتيجية الصهيونية وإسرائيل**، ص 160.

44. غسان سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945، دراسة في العلاقات الدولية** (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1980)، ص 191

45. حجاي إيرلخ، «علاقات في ظل الخطر»، صحيفة **معاريف** (15/ 11/ 1989)، ص 12.

46. حجاي إيرلخ، «نبوءة متدنية»، صحيفة **هآرتس** (10/ 10/ 1993)، ص 2 ب.

47. إلياهو سلفتر، «ماذا كسبنا؟» صحيفة **هآرتس** (21/ 1/ 1990)، ص 1 ب.

48. داليا رفائيل، تقرير، صحيفة **دافار** (8/ 3/ 1990)، ص 1.

49. آرييه بندر، تقرير، صحيفة **معاريف** (30/ 8/ 1990)، ص 7.

50. آرييه بندر، تقرير، صحيفة **معاريف** (5/ 3/ 1993)، ص 1.

51. خبر، صحيفة **هآرتس** (10/ 5/ 1993)، ص 4.

52. آلوف بن، «في المكان الذي يبدأ منه نهر النيل»، صحيفة **هآرتس** (28/ 12/ 1994)، ص 2 ب.

53. تقرير، صحيفة **الاتحاد**، حيفا، العدد 30/ 47، (18/ 6/ 1990)، ص 1. وكذلك صحيفة **القدس** المقدسية، العدد7477، (18/ 6/ 1990)، ص 1.

54. غسان سلامة، **السياسة الخارجية السعودية**، مرجع سابق، ص 190.

55. خبر، صحيفة **دافار** (11/ 1/ 1993)، ص 2.

56. خبر، صحيفة **هآرتس** (6/ 2/ 1995)، ص 5.

57. تسفرير رينات، تقرير، صحيفة **هآرتس** (8/ 6/ 1995)، ص 2.

58. خبر، صحيفة **دافار** ريشون (22/ 12/ 1995)، ص 1. وكذلك آلوف بن، تقرير، صحيفة **هآرتس** (5/ 2/ 1996)، ص 5.

59. آلوف بن، تقرير، صحيفة **هآرتس** (5/ 2/ 1996)، ص 5.

60. آلوف بن، «في المكان الذي يبدأ منه نهر النيل»، مرجع سابق.

61. جاد شمرون، تقرير، صحيفة **معاريف** (24/ 12/ 1995)، ص 16.

62. حجاي إيرلخ، «نبوءة متدنية»، صحيفة **هآرتس** (10/ 10/ 1993)، ص 2 ب.

63. آلوف بن، «في المكان الذي يبدأ منه نهر النيل»، مرجع سابق.

64. حامد سلطان، **مشكلة خليج العقبة** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1967)، ص 15 ـ 22.

65. زئيف شيف، «الاحتكاك مع السعوديين»، صحيفة **هآرتس** (22/ 1/ 1982)، نشرة م. د. ف، السنة 12، العدد 62، (شباط/ فبراير 1982)، ص 83، 84.

66. إبراهيم عبدالكريم، «جغراسية البحر الأحمر والاهتمام الإسرائيلي»، مجلة **التعاون**، السنة الثانية، العدد 6 (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، نيسان/ إبريل 1987)، ص 84.

67. عيزرا وايزمان، مقابلة مع صحيفة **فرانكفورتر الجمانيه**، بون، صحيفة **السفير**، (17/ 7/ 1981)، ص 12 (نقلاً عن وكالة أنباء رويتر).

68. ندوة، **يديعوت أحرونوت** 21 و30/ 9/ 1979، نشرة م. د. ف، السنة 9، ملحق العدد 9، (أيلول/ سبتمبر 1979).

69. المقدم مثير . . . ، **الشرق الأوسط، نظرة إلى المستقبل، بحث في ملف أمن إسرائيل في الثمانينيات** (بيروت: م. د. ف، 1980)، ص 53، 54.

70. زئيف شيف، الاحتكاك مع السعوديين، مرجع سابق.

71. عبدالكريم أبوالنصر، «حرب إسرائيل ضد الخليج»، مجلة **المستقبل**، باريس، (12/ 4/ 1986)، ص 22.

72. انظر:

Aharon Klieman and Reuven Pedatzur, "Rearming Israel Defence Procurement Through the 1990s," *JCSS Study* no. 17 (Tel Aviv University: Jaffee Center for Strategic Studies, 1991), 13, 33-36.

73. انظر:

Dore Gold, "Israel as an American Non-NATO Ally," *JCSS Study* no. 19 (Tel Aviv University: Jaffee Center for Strategic Studies, 1991), 74, 75.

74. انظر:

Shai Feldman, "US Middle East Policy the Domestic Setting," Ch. 10, JCSS Special Studies (Tel Aviv University: Jaffee Center for Strategic Studies, 1988), 72.

75. إبراهيم عبدالكريم، «الاستثمار الإسرائيلي لأزمة الخليج وتفاعلاتها، دراسة حالة في سياسة استغلال إسرائيل للأحداث والظروف»، مجلة **التعاون**، السنة 7، العدد 25 (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، آذار/ مارس 1992)، ص 19، 20.

76. حبيب قهوجي (إشراف)، **استراتيجية الصهيونية وإسرائيل**، مرجع سابق، ص 113.

77. إلياهو بن اليسار، «إذا قررت الرياض»، صحيفة **يديعوت أحرونوت** (7/ 3/ 1993)، ص 19.

78. سمير جبور، **مخططات إسرائيل الاقتصادية في ضوء معاهدة الصلح المنفرد** (بيروت: م. د. ف، 1980)، ص 51.

79. عرض لهذه المشروعات في:

أ. إبراهيم عبدالكريم، «السلام الاقتصادي مع العرب في التصورات الإسرائيلية»، مجلة **التعاون**، السنة 3، العدد 10 (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، نيسان/ إبريل 1988)، ص 9-48.

ب. عاطف قبرصي، **الآثار الاقتصادية لاتفاق كامب ديفيد** (بيروت، م. د. ف. بالاشتراك مع غرفة تجارة وصناعة الكويت، 1982).

ج. سمير جبور، **مخططات إسرائيل الاقتصادية**، مرجع سابق.

80. فؤاد مرسي، «الآثار الاقتصادية للمعاهدة المصرية-الإسرائيلية»، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 18 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، آب/ أغسطس 1980)، ص 50-52.

81. جلال أحمد أمين، **المشرق العربي والغرب** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980)، ص 119.

82. صبري جريس، تقرير، مجلة **شؤون فلسطينية** 74/ 75 (بيروت: مركز الأبحاث م. ت. ف، كانون الثاني/ يناير 1978)، ص 230 عن صحيفة **يديعوت أحرونوت** (20/ 11/ 1977).

83. دوف بن مئير، «السيناريو المقبل»، صحيفة **هآرتس** (14/ 11/ 1990)، ص 4 ب.

84. إبراهيم عبدالكريم، السلام الاقتصادي مع العرب، مرجع سابق، ص 39، 40.

85. انظر:

Yehoshafat Harkabi, *Israel's Fateful Decisions* (London: I.B. Tauris and Co. Ltd., 1988), 52.

86. شلومو أفنيري، «المحاكمة الميدانية»، صحيفة **هآرتس** (15/ 2/ 1991)، ص 1 ب.

87. دافيد ليفكين، «أضرار بمليارات الدولارات»، صحيفة **معاريف** (6/ 6/ 1993)، ص 10.

88. تيدي برويس، «ثروات السلام الإسرائيلي-المصري»، صحيفة **دافار** (24/ 11/ 1978) (في سمير جبور، مخططات . . . ، مرجع سابق، ص 102).

89. شمعون بيريز، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة محمد حلمي عبدالحافظ (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994)، ص 129، 130، 152-156.

90. انظر:

Nadav Halevi, "Economic Implications of Peace, The Israel Perspective," delivered at the Conference on the Economies of Middle East Peace, Harvard University, 14-16/11/1991.

91. مريات جيلات، «ما الذي ستقترحه إسرائيل على جاراتها؟»، صحيفة **دافار** (28/ 1/ 1992)، ص 7.

92. سبار فلوتسكر، «مشاريع إقليمية مشتركة»، صحيفة **يديعوت** (30/ 8/ 1996)، ص 12.

93. عوديد غرانوت، «ليس هناك اقتصاد أولاً»، ملحق صحيفة **معاريف** عساكيم، (20/ 8/ 1996)، ص 4.

94. غاي بخور، تقرير، صحيفة **هآرتس** (29/ 10/ 1995)، ص 2.

95. تقرير، صحيفة **القدس** المقدسية، (17/ 10/ 1995)، ص 18.

96. غاي بخور، «لتتقلص المشاريع»، صحيفة **هآرتس** (11/ 11/ 1996)، ص 7 ب وكذلك **هآرتس** (12/ 11/ 1996)، ص 1.

97. دافيد ليفكين، «انتهاء المؤتمر الاقتصادي»، صحيفة **معاريف** (15/ 11/ 1996)، ص 5.

98. أبراهام تامير، «السعودية لا تقل أهمية»، صحيفة **يديعوت أحرونوت** (13/ 11/ 1991)، ص 19.

99. أيشلوم كفا، تقرير، صحيفة **عل همشمار** (8/ 6/ 1994)، ص 5.

100. غاي بخور، «لتتقلص المشاريع»، مرجع سابق، ص 2 ب.

101. برهان الدجاني، «التحدي الاقتصادي الإسرائيلي»، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 18 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، آب/ أغسطس 1980)، ص 63، عن يوسف روم، صحيفة **يديعوت أحرونوت** (5/ 2/ 1978)، ص 2.

102. خبر، صحيفة **دافار** (2/ 6/ 1994)، ص 8.

103. انظر:
Gideon Fishelson, *Multinational Cooperation in the Middle East Pipelines* (Tel Aviv University and the Armand Hammer Fund, September 1992), 17, 18.

104. محمد دلبح، «مؤتمر الأحلام الاقتصادية في الدار البيضاء»، صحيفة **القدس** المقدسية، (3/ 2/ 1994)، ص 17.

105. جودي ملتس، «قبل حفر القنوات»، صحيفة **هآرتس** (30/ 10/ 1994)، ص 2 ب.

106. وثيقة/ الورقة الإسرائيلية في قمة عمّان الاقتصادية، الحلقة 7، صحيفة **القدس** المقدسية، (19/ 10/ 1995)، ص 18.

107. غاي بخور، «لتتقلص المشاريع»، صحيفة **هآرتس** (11/ 11/ 1996)، ص 2 ب.

108. ميرون بتفنيستي، «فرحة فقراء»، صحيفة **هآرتس** (14/ 11/ 1996)، ص 1 ب.

109 . دافيد ليفكين، «رفع المقاطعة الثانوية عن إسرائيل»، ملحق صحيفة **معاريف** عساكيم، (7/ 10/ 1994)، ص 4.

110 . إلياهو كنوفسكي، «خيال شرقي»، صحيفة **هآرتس** (3/ 11/ 1994)، ص 1 ب.

111 . تقرير، صحيفة **الاتحاد**، حيفا (21/ 1/ 1996)، ص 12 (الوكالات)، وكذلك غاي بخور، «عُمان وقطر»، صحيفة **هآرتس** (31/ 3/ 1996)، ص 17.

112 . موتي باسوك، تقرير، صحيفة **دافار** (24/ 1/ 1994)، ص 1.

113 . سبارفلوتسكر، تقرير، صحيفة **يديعوت أحرونوت** (31/ 10/ 1995)، ص 1، وكذلك ياعل كرمي، تقرير، ملحق صحيفة **معاريف** (2/ 11/ 1995)، ص 5.

114 . داني ساديه، تقرير، صحيفة **يديعوت أحرونوت** (1/ 11/ 1995)، ص 2، وكذلك صلاح حزين، صحيفة **الحياة** (لندن)، (3/ 11/ 1995)، ص 9.

115 . خبر، صحيفة **هآرتس** (10/ 10/ 1996)، ص 1.

116 . شافي غباي، تقرير، صحيفة **معاريف** (4/ 5/ 1994)، ص 17.

117 . هدار حورش، تقرير، صحيفة **يديعوت أحرونوت** (1/ 1/ 1996)، ص 17.

118 . إيلانا باوم، تقرير، صحيفة **يديعوت أحرونوت** (27/ 5/ 1996)، ص 9.

119 . آلوف بن، تقرير، صحيفة **هآرتس** (28/ 12/ 1994)، ص 2.

120 . خبر، صحيفة **يديعوت أحرونوت** (2/ 4/ 1996)، ص 5.

121 . عوديد غرانوت، «حتى المياه تحددها الطاقة»، صحيفة **هآرتس** (11/ 5/ 1994)، ص 1.

122 . عداة كوهين، تقرير، صحيفة **معاريف** (4/ 10/ 1994)، ص 7.

123 . نحما دوئيك، «صورة وضع للعلاقات مع الدول العربية»، صحيفة **يديعوت أحرونوت** (1/ 4/ 1997)، ص 4.

124 . زوهر بلومنكرتس، تقرير، صحيفة **هآرتس** (25/ 12/ 1996)، ص 2.

125. عامي اتينغر، تقرير، صحيفة **معاريف** (3/ 3/ 1994)، ص 19، وكذلك شوشاناحين، صحيفة **يديعوت أحرونوت** (19/ 12/ 1994)، ص 3، وكذلك ساغي حيمتس، صحيفة **هآرتس** (29/ 5/ 1996)، ص 5.

126. شافي غباي، تقرير، صحيفة **معاريف** (14/ 7/ 1996)، ص 5.

127. شافي غباي، تقرير، صحيفة **معاريف** (5/ 12/ 1996)، ص 12.

128. عمرو ناصيف، تقرير، صحيفة **السفير** اللبنانية، (العدد 7656)، (1/ 4/ 1997)، ص 1، 13.

129. خبر، صحيفة **معاريف** (2/ 5/ 1995)، ص 20.

130. أورلي أزولاي كاتس، تقرير، صحيفة **يديعوت أحرونوت** (12/ 1/ 1996)، ص 5.

131. مودي كريتمان، تقرير، صحيفة **يديعوت أحرونوت** (29/ 3/ 1996)، ص 10.

132. شمعون شيفر، تقرير، صحيفة **يديعوت أحرونوت** (24/ 2/ 1997)، ص 9.

133. نظير مجلي، «سر العلاقات الإسرائيلية ـ اليمنية»، صحيفة **الاتحاد**، حيفا، (العدد 265/ 53)، (27/ 3/ 1997)، ص 10.

134. عوديد غرانوت، تقرير، صحيفة **معاريف** (22/ 4/ 1994)، ص 8، وكذلك صحيفة **معاريف** (28/ 12/ 1994)، ص 1.

135. مراسل الصحيفة، تقرير، صحيفة **دافار** (22/ 4/ 1994)، ص 15.

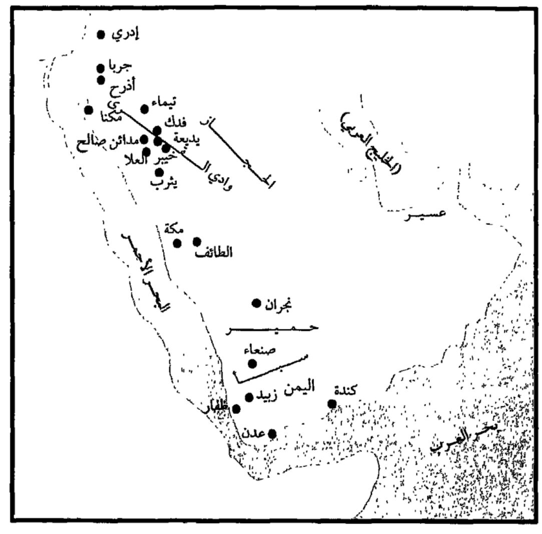
136. زئيف شيف، «نادي الخليج»، صحيفة **هآرتس** (2/ 2/ 1996)، ص 3.

تنويه

إن المواد المأخوذة من الصحف والكتب العبرية المستخدمة في البحث – مالم يذكر في المصادر غير هذا – هي ترجمات خاصة بمؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية بدمشق.

الخريطة (1)

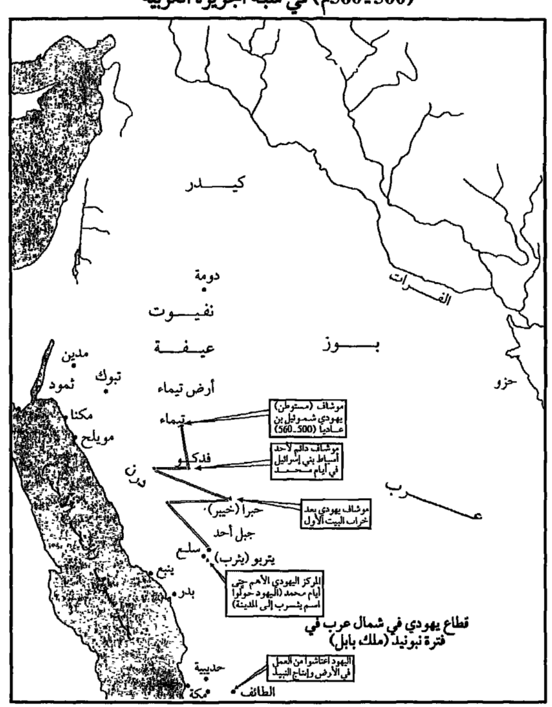
المواقع اليهودية في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام
(كما أوردتها الموسوعة اليهودية)



المصدر: *Encyclopedia Judaica*, vol. 3, (Jerusalem Keter Publishing House, Jerusalem, 1974), 233.

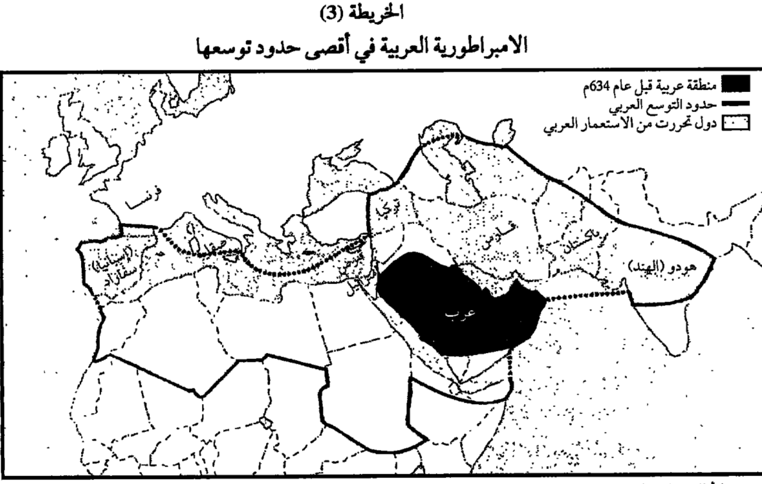
الخريطة (2)

تسميات عبرية ومزاعم حول الوجود اليهودي القديم (500-560م) في شبه الجزيرة العربية



المصدر: د. منشيه إرئيل، **مفراتس إيلات وتسفونوتاف** – خليج إيلات وخفاياه – (تل أبيب، عام عوفيد، 1970)، ص 14.

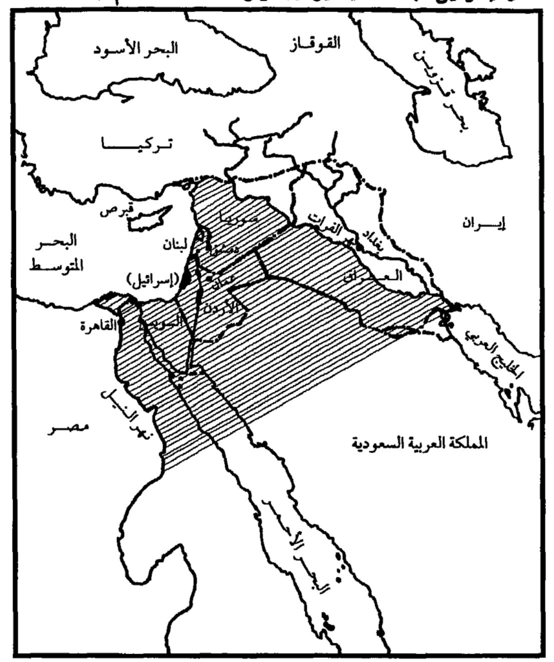
الخريطة (3)
الامبراطورية العربية في أقصى حدود توسعها



تحديد صهيوني لما أطلقوا عليه "الإمبراطورية العربية في قمة حدود توسعها" . وتظهر كلمة "عرب" وسط المنطقة السوداء للدلالة على موطن العرب في شبه الجزيرة العربية.
المصدر: دافيد كاما، **هسيخسوخ لاما فيعد متاي – الصراع لماذا وإلى متى؟** (القدس، شيكوف حيفرا لهيوتسآه ليئور، 1975)، ص 23.

الخريطة (4)

حدود إسرائيل طبقاً لتحديد ثيودور هرتزل 1904 والحاخام فيشمان 1947

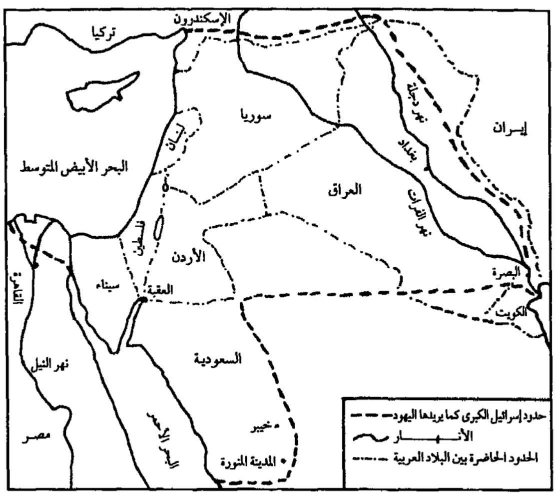


يقول ثيودور هرتزل مؤسس الصهيونية في «مذكراته الكاملة» المجلد الثاني ص 711، إن رقعة الدولة اليهودية تمتد «من نهر مصر إلى الفرات». وأعلن الحاخام فيشمان ـ عضو الوكالة اليهودية لفلسطين في شهادته أمام لجنة التحقيق الخاصة التابعة للأمم المتحدة في 9 تموز/ يوليو 1947 أن «أرض الميعاد تمتد من نهر مصر إلى الفرات وتضم أجزاء من سوريا ولبنان».

المصدر: د. عبدالمالك خلف التميمي، **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي**، سلسلة عالم المعرفة، العدد 71، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1983) ص 148.

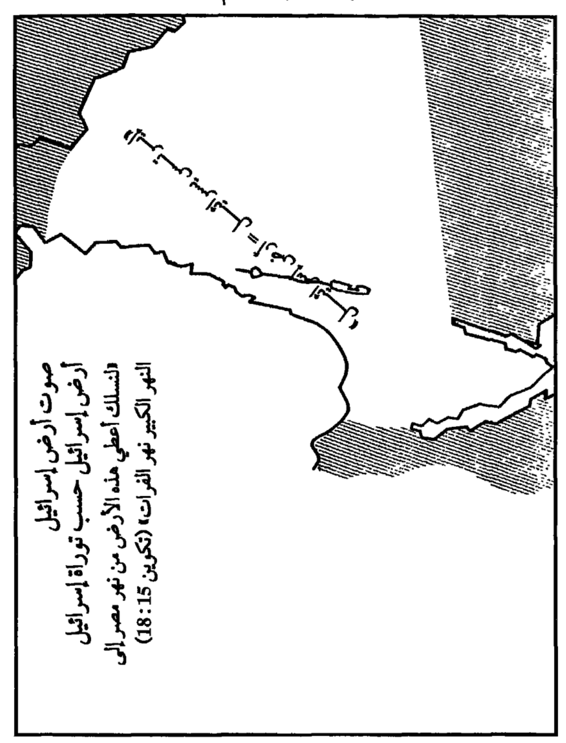
الخريطة (5)

إسرائيل الكبرى كما عبرت عنها الخريطة التي وجدت في خزانة روتشيلد في مدينة فرانكفورت بألمانيا



المصدر: د. عبدالله عبدالمحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي-الإسرائيلي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984)، ص 244.

الخريطة (6)
أرض إسرائيل حسب منشور لحركة كاخ خاضت به انتخابات الكنيست عام 1981



المصدر: صحيفة **يديعوت أحرونوت**، (5/ 6/ 1981)، ص 26.

الخريطة (7)
رسم منقول ومكبَّر عن قطعة
نقدية معدنية إسرائيلية فئة 10 أغورات



(إصدار عام تشماف العبري = 1986، ومتداولة في إسرائيل حتى الآن)
لاحظ اتساع "أرض إسرائيل" المتصورة.

نبذة عن المؤلف

الأستاذ: إبراهيم خالد عبدالكريم يعمل باحثاً متخصصاً في الشؤون الإسرائيلية وقضايا الصراع العربي الإسرائيلي، وهو رئيس تحرير مجلة **الأرض** الصادرة عن مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية في دمشق، نشر عدداً من الأبحاث والدراسات في العديد من المجلات والصحف العربية، وصدر له ستة كتب آخرها: **الاستشراق وأبحاث الصراع لدى إسرائيل** (عمّان: دار الجليل، 1999)، وهو عضو اتحاد الكتّاب العرب، واتحاد الكتّاب والصحفيين الفلسطينيين.

صدر من سلسلة دراسات استراتيجية

العدد	المؤلف	العنوان
1 -	جيمس لي ري	الحروب في العالم، الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
2 -	ديفيد جارنم	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
3 -	هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
4 -	هوشانج أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة
5 -	حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي
6 -	هيثم الكيلاني	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية ـ التركية
7 -	سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
8 -	أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوروبية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية
9 -	سامي الخزندار	المسلمون والأوربيون نحو أسلوب أفضل للتعايش
10 -	عوني عبدالرحمن السبعاوي	إسرائيل ومشاريع المياه التركية مستقبل الجوار المائي العربي
11 -	نبيل السهلي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 ـ 1996

12 - عبدالفتاح الرشدان	العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير
13 - ماجد كيَّالي	المشروع "الشرق أوسطي" أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته
14 - حسين عبدالله	النفط العربي خلال المستقبل المنظور معالم محورية على الطريق
15 - مفيد الزيدي	بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين
16 - عبدالمنعم السيد علي	دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية
17 - ممدوح محمود مصطفى	مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية
18 - محمد مطر	الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية
19 - أمين محمود عطايا	الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية
20 - سالم توفيق النجفي	الأمن الغذائي العربي، المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)
21 - إبراهيم سليمان المهنا	مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل
22 - عماد قدورة	نحو أمن عربي للبحر الأحمر
23 - جلال عبدالله معوض	العلاقات الاقتصادية العربية - التركية
24 - عادل عوض وسامي عوض	البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية
25 - محمد عبدالقادر محمد	استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل

26 - ظاهر محمد صكر الحسناوي	الرؤية الأمريكية للصراع المصري ـ البريطاني من حريق القاهرة حتى قيام الثورة
27 - صالح محمود القاسم	الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 ـ 1989
28 - فايز سارة	الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل
29 - عدنان محمد هياجنة	دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي
30 - جلال الدين عز الدين علي	الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)
31 - سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي	الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي
32 - هيل عجمي جميل	الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية الحجم والاتجاه والمستقبل
33 - كمال محمد الأسطل	نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
34 - عصام فاهم العامري	خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد» دراسة في الوظيفة الإقليمية والدولية لإسرائيل خلال الأعوام القادمة
35 - علي محمود العائذي	الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة
36 - مصطفى حسين المتوكل	محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن

37 -	أحمد محمد الرشيدي	التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة
38 -	إبراهيم خالد عبد الكريم	الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية

قواعد النشر

أولاً - القواعد العامة :

1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فقط.
2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في جهات أخرى.
3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
4. يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث على 50 صفحة مطبوعة (A4)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.
5. يقدم البحث مطبوعاً في نسختين، بعد مراجعته من الأخطاء الطباعية.
6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقم الهاتف والفاكس (إن وجد).
7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).
8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث مع قائمة المراجع.
9. تطبع الجداول والرسوم البيانية على صفحات مستقلة، مع تحديد مصادرها، ويشار إلى مواقعها في متن البحث.
10. تقوم هيئة التحرير بالمراجعة اللغوية، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.
11. يراعى عند كتابة الهوامش ما يلي :

الكتـــب : المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر، الصفحة.

الدوريات : المؤلف، عنوان البحث، اسم الدورية، العدد، السنة، الصفحة.

ثانياً - إجراءات النشر:

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير **«دراسات استراتيجية»**.
2. يتم إخطار الباحث بما يفيد تسلم بحثه خلال شهر من تاريخ التسلم.
3. يرسل البحث إلى ثلاثة محكَّمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث بعد إجازته من هيئة التحرير، على أن يتم التحكيم في مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع من تاريخ إرسال البحث للتحكيم.
4. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه خلال ثمانية أسابيع على الأكثر من تاريخ تسلم البحث.
5. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين؛ ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهر.
6. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر، دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567 ، أبو ظبي ، إ.ع.م : هاتف: 6423776 ـ 9712 : فاكس: 6428844 ـ 9712 : e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae